المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز
Prince Sattam Bin Abdulaziz University

رقم النشر: ٣٨٠٤١٦١١٦

مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية

بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

مجلة دورية علمية محكمة تعنى بنشر العلوم والدراسات في مجال العلوم الشرعية واللغة العربية، وتصدر مرتين في السنة مؤقتًا



النشر الإلكتروني

نقد نقض الرسالة التدمرية

د. أحمد بن عبد الرحمن القاضي

تصدر عن جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

نقد نقض الرسالة التدمرية

د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

الأستاذ المشارك بكلية الشريعة ولدراسات الإسلامية

بجامعة القصيم

- **حصل على درجة الماجستير من كلية أصول الدين– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، بأطروحته: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد**
- **حصل على درجة الدكتوراة من كلية أصول الدين– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، بأطروحته: دعوة التقريب بين الأديان دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية.**
- qadisa@yahoo.com

مستخلص البحث

موضوع البحث: نقد كتاب (نقض الرسالة التدمرية) لسعيد فودة.

أهداف البحث: نقد منهج المؤلف في ثلاث قضايا منهجية في باب الأسماء والصفات: قضية الذات والصفات والنفي والإثبات، قضية حلول الحوادث والصفات الفعلية، قضية التجسيم والتركيب والصفات الخبرية.

منهج النقد: المنهج النقدي.

أهم النتائج: جرى شيخ الإسلام ابن تيمية، على سنن السلف المتقدمين؛ بإثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله، من الأسماء والصفات، ونفي ما نفاه عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله من صفات النقص والعيب ومماثلة المخلوقين، من غير تمثيل ولا تكييف، ومن غير تحريف ولا تعطيل، سواءٌ كانت صفات ذاتية أو فعلية، وأنه أخبر بها عباده ليتعقلوها، ويفهموا معناها، من خلال "القدر المشترك المطلق العام الكلي" في الأذهان، الذي به يفهم الخطاب، ويحصل به التعبد من العباد، والذي يتخصص في الخارج والأعيان عند الإضافة والتقييد، فيرتفع الاشتراك، وينتفي التمثيل. بينما جرى سعيد فوده، على طريقة الأشاعرة المتأخرين، من إثبات الصفات المعنوية إثباتًا عقليًا صرفًا غير متوقف على الأدلة النقلية، وتأويل الصفات الخبرية والفعلية، وحسبان إثباتها تجسيمًا وتشبيهًا، وحملها على صفتي الإرادة والقدرة. وأنكر الاشتراك في أصل المعنى، وأثبت الاشتراك اللفظي فقط.

اعتمد شيخ الإسلام في جميع تقريراته، وسجالاته على ناطق الكتاب، وصحيح السنة، وفهم السلف الصالح، والتزم في مجادلاته الأدب القرآني "بالتي هي أحسن"، ونأى عن المهاترات والطعن في النيات. بينما اعتمد سعيد فودة على تقريرات أئمة المتكلمين، القائمة على "النظر العقلي". وخلت جميع تقريراته وسجالاته من الأدلة الشرعية. واستعمل أسلوب القذف والتهكم والتخوين.

أهم التوصيات: إخراج تراث السلف الصالح، ليقف المسلمون على حقيقة الدين، وسبيل السابقين الأولين. والتصدي لفلول المتكلمين، وكشف عوارهم، وتزييف دعاواهم، وبيان مفارقتها لمذهب السلف، مع الالتزام بأدب الحديث، والبعد عن أساليب الشغب والتهويش، وعن أساليب الرخاوة والتلفيق.

الكلمات المفتاحية: عقيدة. الأسماء والصفات. السلف. المتكلمون. الأشاعرة.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا، والصلاة والسلام على من أخبر أنه: **(لَنْ يَقْبِضَهُ اللهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعَوْجَاءَ، بِأَنْ يَقُولُوا: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَيَفْتَحَ بِهَا أَعْيُنًا عُمْيًا، وَآذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا)**(١)، وسلم تسليمًا مزيدًا، أما بعد:

فإن من ضرورات الإيمان، ولوازم شهادة أن محمدًا رسول الله، الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى قد أنزل عليه الكتاب ﴿ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩]، وأفصح عن الحكمة من وراء ذلك فقال: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [النحل: ٤٤]، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، واستنطق أمته في أعظم محفل مرَّ به، في حجة الوداع، يوم عرفة، وبين يديه مائة ألف أو يزيدون، فقال: **(وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ: بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: اللهُمَّ اشْهَدْ، اللهُمَّ اشْهَدْ.ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)** (٢).

وكان أعظم ما أُمر ببيانه، ، باب العلم بالله؛ بأسمائه وصفاته وأفعاله. فإنه أشرف العلوم على الإطلاق، لتعلقه بأشرف معلوم؛ وهو الله سبحانه وتعالى. فبين للناس ما نُزّل إليهم في هذا الباب غاية البيان، بلسان عربي مبين، ولم يُحِلهم إلى أوهام العقول، وآراء الرجال بالتأويل، ولم يوصد عليهم باب العلم والتعقل بالتجهيل. بل ندبهم إلى أن يعقلوا عن الله مراده، وحذرهم من تغيير الكلم عن مواضعه، ومن بعد مواضعه، ومن جعّله "قراطيس" يبدونها ويخفون كثيرًا، وعاب الأميين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني وإن هم إلا يظنون، وعلى المنافقين المحجوبين الذين إذا خرجوا من عنده قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفًا!.

فما توفي رسول الله ﷺ، إلا وقد أحكم هذا الباب، وترك أمته على البيضاء؛ ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك. وسار على سَنَنه أصحابه من بعده، والتابعون لهم بإحسان من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، لا يفسدونه بتمثيل ولا تعطيل، ولا تحريف ولا تجهيل. بل كانت طريقتهم الإثبات والإقرار والإمرار كما جاءت، لا كيفَ مُتوهم، ولا معنى مُدَّعى.

---

(١) صحيح البخاري كتاب البيوع – باب كراهية السخب في السوق (٢/٧٤٧) رقم (٢٠١٨).

(٢) صحيح مسلم كتاب الحج – باب حجة النبي ﷺ (٢/٨٨٦) رقم (١٢١٨).

قال الإمام أبو سعيد، عثمان بن سعيد الدارمي، رحمه الله، في مقدمة كتابه "الرد على الجهمية": (الحمد لله الذي له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى، عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، يعلم سر خلقه وجهرهم، ويعلم ما يكسبون، نحمده بجميع محامده، ونصفه بما وصف به نفسه، ووصفه به الرسول، فهو الله الرحمن الرحيم، قريب، مجيب، متكلم قائل، وشاء مريد، فعال لما يريد، الأول قبل كل شيء، الآخر بعد كل شيء، له الأمر من قبل ومن بعد، وله الخلق والأمر، تبارك الله رب العالمين، وله الأسماء الحسنى، يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم، يقبض ويبسط، ويتكلم، ويرضى ويسخط، ويغضب، ويحب، ويبغض، ويكره، ويضحك، ويأمر وينهى، ذو الوجه الكريم، والسمع السميع، والبصر البصير، والكلام المبين، واليدين والقبضتين، والقدرة والسلطان والعظمة، والعلم الأزلي، لم يزل كذلك ولا يزال، استوى على عرشه فبان من خلقه، لا تخفى عليه منهم خافية، علمه بهم محيط، وبصره فيهم نافذ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. فبهذا الرب نؤمن، وإياه نعبد، وله نصلي ونسجد، فمن قصد بعبادته إلى إله بخلاف هذه الصفات، فإنما يعبد غير الله، ليس معبوده بإله، كفرانه لا غفرانه)[1].

وقال أبو عثمان الصابوني، رحمه الله: (أصحاب الحديث، حفظ الله تعالى أحياءهم، ورحم أمواتهم، يشهدون لله تعالى بالوحدانية، وللرسول بالرسالة والنبوة، ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله ﷺ، على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلت العدول الثقات عنه. ويثبتون له جلَّ جلاله ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيديه؛ كما نص سبحانه عليه في قوله، عز من قائل: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ ولا يحرفون الكلم عن مواضعه؛ بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين؛ تحريف المعتزلة الجهمية، أهلكهم الله، ولا يكيفونهما، بكيف أو شبهها، بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبهة، خذلهم الله. وقد أعاذ الله أهل السنة من التحريف، والتشبيه، والتكييف، ومنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ وكما ورد القرآن بذكر اليدين بقوله: ﴿ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ ، وقوله: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ ، ووردت الأخبار الصحاح عن رسول الله ﷺ بذكر اليد ... وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت به الأخبار الصحاح؛ من السمع، والبصر، والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والقدرة، والعزة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول، والكلام، والرضى، والسخط، والحب، والبغض، والفرح والضحك، وغيرها؛ من غير

(١) كتاب الرد على الجهمية، الدارمي (٣١-٣٢).

تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين؛ بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله ﷺ، من غير زيادة عليه، ولا إضافة إليه، ولا تكييف له، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه؛ بتأويل منكر يستنكر، ويجرونه على الظاهر، ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله؛ كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾)[1].

وما زال أهل السنة على هذا المنهج السديد، والمهيع الرشيد، تمخر سفينتهم عباب الفتن المتلاطمة، والأهواء المتناقضة، التي تعصف تارة، وتسكن أخرى، حتى آلت النوبة على رأس القرن الثامن الهجري، إلى ربان ماهر، استنقذها من خضم المناهج الكلامية، والمسالك البدعية، وجدد ما اندرس من طريقة السلف؛ أعني شيخ الإسلام حقًا، وإمام السنة صدقًا، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، رحمه الله رحمة واسعة، فأماط اللثام عن مذهب السلف، وهز عروش المتكلمين، وزيَّف طرائق الخرافيين، فألّف، ودرس، وناظر، وجدد الله به الدين. وكان من أحسن وأقعد مصنفاته في باب التوحيد والصفات، والشرع والقدر، رسالته الموسومة بـ"التدمرية"، التي نسفت أصول المتكلمين، وهجنت طرائقهم.

وقد قام بعض الأشاعرة المعاصرين، وهو المدعو: سعيد عبد اللطيف فودة، بمحاولة يائسة، أشبه ما تكون بنفثات مصدور، لنفخ الروح في جثث أَرِمت، فاستحالت رفاتًا تذروه الرياح، وألف ما ظنَّه (نقض الرسالة التدمرية)! فلم يأت بجديد، سوى تكرار شبه أسلافه، ومحاولة تأنيسها، وتسليكها بين المسلمين، بعد أن عفا عليها الزمن، وتبين الصبح لذي عينين.

وهذا البحث عبارة عن نقد منهجي للنقض، وليس نقضًا تفصيليًا، اقتصرت فيه على بعض القضايا الأساسية. وقد رتبت هذا البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف موجز بشيخ الإسلام ابن تيمية، والتعريف بـ"الرسالة التدمرية".

المبحث الثاني: تعريف بمدعي النقض، والتعريف بـ"نقض الرسالة التدمرية".

المبحث الثالث: نقد منهج مدعي النقض في قضايا الصفات الأساسية.

ويتضمن عدة مطالب:

المطلب الأول: قضية الذات والصفات والنفي والإثبات.

المطلب الثاني: قضية حلول الحوادث والصفات الفعلية.

المطلب الثالث: قضية التجسيم والتركيب والصفات الخبرية.

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الصابوني (١٦٠- ١٦٥).

النتائج والتوصيات.

والله المستعان، وعليه التكلان، ومنه الهدى والسداد، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

كتبه : د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

قسم العقيدة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة القصيم

١٤٣٨/٢/١٥هـ

المبحث الأول

ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية(١)

والتعريف بـ"الرسالة التدمرية"

اسمه، ومولده، وأسرته:

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن مُحَمَّد ابن تيمية الحراني، ثم الدمشقي، الحنبلي، تقي الدين، أبو العباس، شيخ الإسلام. ولد سنة ٦٦١هـ في بيت علم ودين؛ فأبوه عبد الحليم: شهاب الدين، أبو المحاسن، أبو أحمد، فقيه حنبلي، ولد سنة ٦٢٧هـ، بحران، وهاجر إلى دمشق سنة ٦٦٧هـ، وتولى مشيخة دار الحديث السكرية. كان صاحب دين، وخلق، وكرم. توفي سنة ٦٨٢هـ، في دمشق. وجده عبد السلام: مجد الدين، أبو البركات، فقيه حنبلي، من أئمة المذهب، وإمام مقرئ، ومحدث، ومفسر، وأصولي، نحوي. ولد سنة ٥٩٠هـ، بحران، وارتحل إلى بغداد سنة ٦٠٣هـ، وأقام بها ست سنين في طلب العلم، وبرع فيه. وتوفي بحران، سنة ٦٥٢. وله تصانيف كثيرة، منها (المنتقى من أحاديث الأحكام) و (المحرر في الفقه). وغيرها. كما كان إخوته وأعمامه وبنو عمه، من أهل الفضل، والعلم، والدين.

نشأته، وطلبه للعلم :

قال ابن عبد الهادي: قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: نشأ، رحمه الله، في تصون تام، وعفاف، وتأله، وتعبد، واقتصاد في الملبس، والمأكل. وكان يحضر المدارس، والمحافل في صغره، ويناظر، ويفحم الكبار، ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم. فأفتى وله تسع عشرة سنة، بل أقل. وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت، وأكب على الاشتغال. ومات والده، وكان من كبار الحنابلة، وأئمتهم، فدرس بعده بوظائفه، وله إحدى وعشرون سنة. واشتهر أمره، وبعد صيته في العالم، وأخذ في تفسير الكتاب

(١) ممن ترجم له قديمًا: ابن كثير في: البداية والنهاية : (١٤/١٦٣)، وابن رجب في: الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٣٨٧)، والذهبي في: تذكرة الحفاظ : (٤/١٤٩٦)، وسير أعلام النبلاء: (١/ ٧٦)، وابن حجر في: الدرر الكامنة: (١/١٥٤)، والكتبي في: فوات الوفيات: (١/٦٢)، واليافعي في: مرآة الجنان: (٤/ ٢٧٧)، وابن تغري بردي في: النجوم الزاهرة : (٩/٢٧١) ، والمنهل الصافي:(١/٣٣٦)، والشوكاني في: البدر الطالع: (١/٦٣)، وابن الوردي في: تاريخ ابن الوردي: (٢/٤٠٦-٤١٣)، وغيرها، ومما أفرد في ترجمته من كتب المتقدمين: العقود الدرية في مناقب ابن تيمية، لابن عبد الهادي، الرد الوافر، لابن ناصر الدين الدمشقي، الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، للبزار، الصارم المنكي في الرد على السبكي، لابن عبد الهادي، جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، غاية الأماني في الرد على النبهاني، للألوسي، القول الجلي في ترجمة الشيخ تقي الدين، ابن تيمية الحنبلي، لصفي الدين الحنفي البخاري، الكواكب الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، والشهادة الزكية في ثناء العلماء على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف الكرمي. وأما ما كتبه المعاصرون من الكتب والمقالات، فيصعب حصره، وقد ذكر الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني، حفظه الله، في كتابه: (أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٨٨-٢١١) مسردًا بنحو ستين مؤلفًا معاصرًا، فضلًا عن عشرات البحوث، والندوات المعقودة، حول تراثه رحمه الله.

العزيز، في الجُمَع، على كرسي، من حفظه. فكان يورد المجلس، ولا يتلعثم. وكذا كان الدرس بتؤدة، وصوت جهوري، فصيح.

وقال بعض قدماء أصحاب شيخنا، وقد ذكر نبذة من سيرته: أما مبدأ أمره، ونشأته، فقد نشأ، من حين نشأ، في حجور العلماء، راشفًا كؤوس الفهم، راتعًا في رياض التفقه، ودوحات الكتب الجامعة لكل فن من الفنون، لا يلوي إلى غير المطالعة، والاشتغال، والأخذ بمعالي الأمور، خصوصا علم الكتاب العزيز، والسنة النبوية، ولوازمها. ولم يزل على ذلك خلفًا صالحًا، سلفيًا، متألهًا عن الدنيا، صيّنًا، تقيًا، برًا بأمه، ورعًا، عفيفًا، عابدًا، ناسكًا، صوامًا، قوامًا، ذاكرًا لله تعالى في كل أمر، وعلى كل حال، رجاعًا إلى الله تعالى في سائر الأحوال، والقضايا، وقافًا عند حدود الله تعالى، وأوامره، ونواهيه، آمرًا بالمعروف، ناهيًا عن المنكر بالمعروف. لا تكاد نفسه تشبع من العلم؛ فلا تروى من المطالعة، ولا تمل من الاشتغال، ولا تكل من البحث، وقلَّ أن يدخل في علم من العلوم من باب من أبوابه، إلا ويفتح له من ذلك الباب أبواب، ويستدرك مستدركات في ذلك العلم على حذاق أهله. مقصوده الكتاب والسنة. ولقد سمعته، في مبادئ أمره، يقول: إنه ليقف خاطري في المسألة، والشيء، والحالة التي تشكل علي، فأستغفر الله تعالى ألف مرة، أو أكثر، أو أقل، حتى ينشرح الصدر، وينحل إشكال ما أشكل. قال: وأكون إذ ذاك، في السوق، أو المسجد، أو الدرب، أو المدرسة، لا يمنعني ذلك من الذكر، والاستغفار، إلى أن أنال مطلوبي)[١] .

مصنفاته:

كان شيخ الإسلام آية في سعة الاطلاع، وقوة البديهة، واستحضار المعاني، ووفرة الحافظة، مع سيولة القلم، وسرعة الكتابة، فملأ الدنيا تصنيفاً؛ فربما كتب جوابًا لسؤال، المصنفات الطوال، وهذا هو الأكثر، وربما كتب ابتداءً في مسألة رآها. قال الذهبي: (يكتب في اليوم والليلة من التفسير، أو من الفقه، أو من الأصلين، أو من الرد على الفلاسفة والأوائل، نحوًا من أربعة كراريس، أو أزيد! وما أُبعِد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلدة)[٢]. وقال ابن رجب: (وأما تصانيفه، رحمه الله، فهي أشهر من أن تذكر، وأعرف من أن تنكر. سارت مسير الشمس في الأقطار، وامتلأت بها البلاد والأمصار. قد جاوزت حد الكثرة، فلا يمكن أحد حصرها، ولا يتسع هذا المكان لعد المعروف منها، ولا ذكرها)[٣] وقد عدَّ ابن عبد الهادي العشرات من مؤلفاته؛ ما بين مصنف كبير، ومتوسط، وصغير، وقاعدة، وإجازة، ووصية، وعرَّف بعامتها [٤].

(١) العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، ابن عبد الهادي المقدسي (٩-١١).

(٢) نقلاً عن العقود الدرية (٣٦).

(٣) ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب (١/ ٣٤٤).

(٤) انظر العقود الدرية : (٣٨-١١١).

ثناء العلماء عليه:

أطبق الراسخون في العلم والفضل والإنصاف، من معاصريه ولاحقيه، من مختلف المذاهب، على فضله وتقدمه وتمكنه ونصحه وتنسكه. قال فيه الذهبي، وحسبك به: (وهو أكبر من أن ينبه على سيرته مثلي! فلو حلفت بين الركن والمقام، لحلفت أني ما رأيت بعيني مثله، ولا هو رأى مثل نفسه في العلم). وقال المزي: (ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه. وما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله، وسنة رسوله، ولا أتبع لهما منه). وقال ابن الزِّملِكاني: (كان إذا سئل عن فن من العلم، ظن الرائي، والسامع، أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدًا لا يعرفه مثله. وكان الفقهاء، من سائر الطوائف، إذا جلسوا معه، استفادوا في مذاهبهم منه، ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك. ولا يعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه، ولا تكلم في علم من العلوم، سواء أكان من علوم الشرع، أم غيرها، إلا فاق فيه أهله، والمنسوبين إليه. وكانت له اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب، والتقسيم، والتبيين)[(١)]. وأمثال هذا كثير في كل عصر ومصر.

ابتلاؤه وسجنه:

سار، رحمه الله، على طريق الأنبياء، فناله ما ينال أتباعهم من الابتلاء واللأواء، حتى آواه طلب ما عند الله إلى سجن القلعة، بدمشق، بسبب كيد الكائدين من المبتدعة، والمخالفين، قال ابن رجب، رحمه الله: (وبقي مدة في القلعة، يكتب العلم ويصنفه، ويرسل إلى أصحابه الرسائل، ويذكر ما فتح الله به عليه في هذه المرة، من العلوم العظيمة، والأحوال الجسيمة. وقال: قد فتح الله علي في هذا الحصن، في هذه المرة، من معاني القرآن، ومن أصول العلم بأشياء، كان كثير من العلماء يتمنونها، وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن. ثم إنه منع من الكتابة، ولم يترك عنده دواة، ولا قلم، ولا ورق، فأقبل على التلاوة، والتهجد، والمناجاة، والذكر.

قال شيخنا أبو عبد الله ابن القيم: سمعت شيخنا شيخ الإسلام، ابن تيمية، قدس الله روحه، ونور ضريحه، يقول: إن في الدنيا جنة، من لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة. قال: وقال لي مرة: ما يصنع

أعدائي بي؟! أنا جنتي، وبستاني في صدري، أين رحت فهي معي، لا تفارقني، أنا حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة. وكان في حبسه في القلعة يقول: لو بذلت ملء هذه القلعة، ذهباً ما عدل عندي شكر هذه النعمة. أو قال: ما جزيتهم على ما تسبَّبوا فيه من الخير – ونحو هذا. وكان يقول في سجوده، وهو محبوس: اللهم أعني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك، ما شاء الله. وقال مرة: المحبوس من حبس قلبه عن ربه، والمأسور من أسره هواه. ولما دخل إلى القلعة، وصار داخل سورها نظر إليه، وقال: " فضرب بينهم بسور له باب، باطنه فيه الرحمة، وظاهره من قبله العذاب " .

(١) العقود الدرية (١٢-١٣).

قال شيخنا: وعلم الله، ما رأيت أحداً أطيب عيشاً منه قط، مع ما كان فيه من الحبس، والتهديد، والإرجاف، وهو مع ذلك أطيب الناس عيشاً، وأشرحهم صدراً، وأقواهم قلباً، وأسرهم نفساً، تلوح نضرة النعيم على وجهه. وكنا إذا اشتد بنا الخوف، وساءت بنا الظنون، وضاقت بنا الأرض: أتيناه، فما هو إلا أن نراه، ونسمع كلامه، فيذهب عنا ذلك كله، وينقلب انشراحاً، وقوة، ويقيناً، وطمأنينة. فسبحان من أشهد عباده جنته، قبل لقائه، وفتح لهم أبوابها في دار العمل، فأتاهم من رَوحها ونسيمها وطيبها، ما استفرغ قواهم لطلبها، والمسابقة إليها)[١].

وفاته:

كانت وفاة شيخ الإسلام، ابن تيمية، حدثًا مجلجلًا، كما كانت حياته بيانًا مدويًا. وظهر فيها من كرامات الصالحين، ما يليق بمجدد من مجددي الدين. وقد وصف ابن رجب تلك الخاتمة السعيدة، والجنازة المهيبة، بقوله: (كانت وفاته في سحر ليلة الاثنين، عشري ذي القعدة، سنة ثمان وعشرين وسبعمائة. وذكر مؤذن القلعة على منارة الجامع، وتكلم به الحرس على الأبراج، فتسامع الناس بذلك، وبعضهم أُعلم به في منامه، وأصبح الناس، واجتمعوا حول القلعة، حتى أهل الغوطة، والمرج، ولم يطبخ أهل الأسواق شيئاً، ولا فتحوا كثيراً من الدكاكين التي من شأنها أن تفتح أول النهار. وفتح باب القلعة.

وكان نائب السلطنة غائباً عن البلد، فجاء الصاحب إلى نائب القلعة، فعزاه به، وجلس عنده، واجتمع عند الشيخ في القلعة خلق كثير من أصحابه، يبكون، ويثنون، وأخبرهم أخوه، زين الدين عبد الرحمن، أنه ختم، هو والشيخ، منذ دخلا القلعة، ثمانين ختمة، وشرعا في الحادية والثمانين، فانتهيا إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ ﴿٥٥﴾ ﴾)[٢].

(١) ذيل طبقات الحنابلة (١ / ٣٤٤)
(٢) ذيل طبقات الحنابلة (١/٣٤٣-٣٤٤).

الرسالة التدمرية:

(الرسالة التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع)، كما وصفها مؤلفها[(١)]، من أحسن وأقعد ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية؛ إذ الغالب على رسائله الإسهاب، ووقوع الاستطراد، وعدم التشاغل بصنعة التأليف؛ من التبويب والتقسيم، لكونه، رحمه الله يكتبها في الحال. لكنه حبَّر هذه الرسالة تحبيرًا، ورتبها ترتيبًا بديعًا، وضمنها أدلة قاطعة، وحججًا دامغة، نسفت قواعد القرامطة الباطنية، والمعتزلة الجهمية، والأشاعرة والصفاتية، والصوفية الاتحادية، من جذورها، واجتثتها من أصولها. قال في سبب تأليفها: (فقد سألني من تعينت إجابتهم، أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس، من الكلام في التوحيد والصفات، وفي الشرع والقدر، لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما، فإنهما، مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر والعلم، والإرادة والعبادة، لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال، ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعتري القلوب في ذلك من الشُّبه التي توقعها في أنواع الضلالات)[(٢)]. وقال بعد مقدمة متينة: (ويتبين هذا بأصلين شريفين، وبمثلين مضروبين، ولله المثل الأعلى، وبخاتمة جامعة)[(٣)]. وقد ضمن الخاتمة الجامعة سبع قواعد نافعة.

وقد عني جمع من الأفاضل بشرحها، والتعليق عليها، كان من أوائلهم الشيخ فالح المهدي، رحمه الله، في (التحفة المهدية)، كما شرحها الشيخ عبد الرحمن البراك، والشيخ د. أحمد آل عبد اللطيف، وقرَّبها شيخنا مُحَمَّد بن صالح العثيمين، رحمه الله في (تقريب التدمرية).

---

(١) مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. عن مقدمة تحقيق التدمرية (٢).

(٢) التدمرية، ابن تيمية (٣).

(٣) التدمرية (٣١).

المبحث الثاني

ترجمة مدعي النقض سعيد فودة(١)

والتعريف بـ"نقض الرسالة التدمرية"

اسمه ومولده وأسرته:

سعيد بن عبد اللطيف فودة، أبو الفداء، ولد في مدينة الكرامة، في الأردن سنة ١٩٦٧هـ. هاجرت أسرته من مدينة يافا، إثر الاحتلال اليهودي لفلسطين، وسكنت مدينة عمان، ثم انتقلت إلى مدينة الرصيفة واستقرت فيها، وتلقى فيها دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

نشأته وطلبه العلم:

طلب العلم في صباه على قرّاء وعلماء بلدته الرصيفة، فقرأ أكثر القرآن، وبعض الفقه واللغة، على الشيخ حسين الزهيري، وأكمل القرآن على ابنه. قال عنه: (وأفادني جدًا بتعريفي بأهل السنة والجماعة، وبمواقفه في ذلك). وأخذ بعض القراءات وعلم الكلام لدى الشيخ سعيد العنتباوي، الذي أولاه عناية خاصة، قال عنه: (فحفظت عنده وأنا في المدرسة تحفة الأطفال، ثم الجزرية، وقرأت عليه القرآن وسمعته مرارًا بقراءة تلامذته، ثم حفظت عنده حوالي ثلثي القرآن، ثم الخريدة البهية، وجوهرة التوحيد، ولم يقم بتدريس علم التوحيد لغيري آنذاك لما رآه من حرصي عليه واهتمامي به. وأحضر لي من مصر شرح الدردير على الخريدة، وطلب مني أن أقوم باختصارها مختصرًا يفيد الطلاب لهذا العلم، بحيث يكون موجزًا، فقمت بذلك بفضل الله تعالى، وعرضته عليه، وطلب مني أن أقوم بتدريسها لطلاب العلم. ودرست عليه أصول قراءة ورش حفظًا من بعض المتون، وفرش الحروف، وقرأتُ عنده سورة الفاتحة والبقرة وأوائل آل عمران على ورش. ثم ازداد اهتمامي جدًا بعلم التوحيد، وصرت أوجه معظم وقتي لتدريسه، وتدريس الأصول والنحو).

كما قرأ على الشيخ أحمد الجمال الفقه والتصوُّف، وقال عنه: (وله مواقف تشهد له عند الله تعالى لتثبيت مذهب أهل السنة ضد من انحرف عنها، في الأردن وفي غيرها، وقد درست عند حوالي ثلاثة أرباع كتاب الاختيار للموصلي على المذهب الحنفي).

واتصل بمفتي المملكة الأردنية الشيخ نوح القضاة، ودرس عليه بعض الفقه الشافعي، من كتاب المنهاج للنووي. ومن أبرز من لقيهم لاحقًا وتأثر بهم من وصفه بـ: (الشيخ المحقق، المدقق، البارع، العلامة، إبراهيم خليفة، بقية السلف من علماء أهل السنة، البارع في علوم التفسير والأصول والمنطق والبلاغة والنحو، كل ذلك على طريقة المتقدمين، وما يزال شيخنا ومرجعنا إلى هذا اليوم، وهو الذي أمرَنا

---

(١) انظر في ترجمته : الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، وترجمته لنفسه في موقع (المستنير) على الشبكة العنكبوتية http://www.almostaneer.com

بالوقوف في وجه المبتدعة المنحرفين عن طريقة أهل السنة، وقد انقلبوا على أعقابهم! وقد أجازني إجازة في مختلف العلوم، كعلم التفسير ودقائقه، وشرح الحديث، وعلم التوحيد وكتبه المشهورة، وعلم الأصول والمنطق والبلاغة، وغيرها من العلوم الراسخة، وقال إنه لم يجز أحدًا قبلي مثلها، وأمرني في الإجازة بالوقوف ضد المبتدعة والمخالفين لأهل السنة. وأنا والله، لم أرَ أحداً مثله في علمه، وقوته، وحزمه، ووضوح رأيه في الدقائق من المسائل. وقد عرضت عليه كتبي، وباحثني في بعض ما كتبت، وسرَّ منها كثيرًا، وقد عرضت عليه بعض أجوبتي التي وجهها إلي بعض الإخوة في منتدى الأصلين، قبل نشرها وقرأتها عليه لما كان في الأردن، وأجازها لي. وتعددت لقاءاتي معه لما كان في الأردن، وباحثته في العديد من المسائل. وكان يسألني امتحانًا، أحيانًا، في بعض دقائق المسائل، وأحيانًا مباحثة، وكان يسرُّ كثيراً من أجوبتي. وأنا ما زلت أعتبره قدوتي في ذلك، وأعلي من شأنه وأعرف له قدره).

وعدَّد جمعًا من أعلام الأشاعرة والمتصوفة المعاصرين، فقال: (وقد التقيت العديد من المشايخ الذين ما زالت العلاقة الوطيدة تجمعني بهم، ومنهم: الشيخ عبد الهادي الخرسا، والشيخ أديب الكلاس، في سوريا، والشيخ عبد القادر العاني (من العراق)، أحد تلامذة الشيخ عبد الكريم المدرس، شيخ مشايخ العراق، والشيخ العلامة، مفتي الديار المصرية، شيخنا الشيخ علي جمعة، والشيخ عبد الباعث الكتاني، وقد أجاز بعض تلامذتي، وما زالت علاقتنا وطيدة ومحبتنا أكيدة له. ومنهم الدكتور الفاضل عمر كامل، والتقينا بالشيخ الفاضل مُحَمَّد صالح الغرسي، من تركيا، وراسلني بعض المشايخ، منهم: الشيخ العلامة وهبي الغاوجي، وأثنى عليَّ، وعلى كتبي، وطلب مني أن أكتب بعض الكتب دفاعًا عن مذهب أهل السنة، ورداً لبعض من تهجم على الإمام الرازي راداً ومُلَبِّسا. وتربطنا العلاقة الأكيدة، والمحبة الوثيقة، منذ سنوات، بالمشايخ الفضلاء: كالحبيب عمر، والحبيب علي، وغيرهما من المشايخ والعلماء في اليمن وغيرها، في العديد من البلاد).

وكان قد التحق بجامعة العلوم والتكنولوجيا لدراسة الهندسة الكهربائية حيث تخصص في مجال الاتصالات والإلكترونيات في مدينة إربد، وعمل في إحدى الشركات في عمان، حتى استقل بعملٍ خاص. ثم التحق بكلية الشريعة في الجامعة الأردنية، وأنهى درجة البكالوريوس في الشريعة، ثم نال درجة الماجستير، في العقيدة، فيما كانت شهادة الدكتوراه من جامعة العلوم الإسلامية، فرع عمّان. وقد أفصح عن السبب بقوله : (للحصول على الشهادة الرسمية المعتمدة في هذا العصر، فقد صارت هي المعتمدة في العديد من المجالات، وذلك لتسهيل العمل في نشر مذهب أهل السنة مستقبلًا).

نشاطه العلمي والدعوي لمذهبه:

لسعيد فودة نشاط علمي على شبكة الإنترنت من خلال "منتدى الأصلين" الذي يشرف عليه، وهو منتدى متخصص في الدراسات العقدية والفقهية. وله موقعه الخاص على الشبكة يعرف بموقع "الإمام الرازي". وناظر العديد ممن عدّهم مخالفين لعقيدة أهل السنة والجماعة، وأغلب هؤلاء المخالفين

كانوا من السلفيين الذين ينبزهم بالوهّابيين ويعتبرهم مجسمة. كما قام بإلقاء بعض المحاضرات، والمشاركة في المؤتمرات والندوات، في بعض البلدان، كان من أواخرها مشاركته في مؤتمر (غروزني) الذي عقد بغرض إعادة تعريف "أهل السنة والجماعة" وإخراج السلفيين منه! وحضره جمع من الموتورين، من خصوم السلفية، من الأشاعرة والصوفية.

مؤلفاته:

يعد سعيد فودة من أبرز الأشاعرة المعاصرين في مجال التأليف والنشر، فقد قال عن نفسه: (قمت بتأليف العديد من الكتب دفاعًا لمذهب أهل السنة، وشرحًا وتوضيحًا، ورداً منها: الكاشف الصغير، والتعليقات على الإخميمي، وتهذيب شرح السنوسية، وتدعيم المنطق، وشرح صغرى الصغرى، ونقض التدمرية، وشرح السلم المنورق، وغيرها، وكل هذه الكتب مطبوع، بحمد الله وتوفيقه. وأما الكتب التي لم تطبع بعد فمنها: الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية، والرد على ابن رشد الحفيد الفيلسوف في كتابه مناهج الأدلة وغيره، وكتاب المسائل في علم التوحيد، وكتاب البداية في أصول الفقه، وخلاصة تهافت الفلاسفة للإمام الغزالي، وكتاب شرح الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، وكتاب في شرح المقدمات الأربع لصدر الشريعة، وكتاب في التعليق على المحاكمات للملا عبد الرحمن الجامي وحاشية اللاري عليه، وتعليقات عديدة على شرح الطوالع للأصفهاني على المنهاج، وتعليقات على المنهاج الأصولي للبيضاوي، وعلى تهذيب المنطق والكلام للسعد التفتازاني، وكتاب شرح المقدمات للسنوسي، وتعليقات ونقود عديدة على بداية الحكمة ونهاية الحكمة للطباطبائي، الفيلسوف الشيعي، وتعليقات على شرح هداية الحكمة، وتعليقات نقدية على هياكل النور للسهروردي المقتول، وحاشية على شرح الورقات للجويني، وشرح أصولي مختصر موجز على الأربعين النووية، والأربعين الغمارية. واختصرت العديد من الكتب لأهل السنة وشرحتها، ككتاب المعالم في أصول الدين، للرازي، والعديد غيرها. وقمت بتأليف العديد من الرسائل والردود، منها: رد على كتاب سفر الحوالي المشؤوم، وبعض كتب ومقالات لعلي الحلبي، وبعض الردود على رسائل لابن تيمية، منها رسالة في التسلسل النوعي في شرحه لحديث عمران بن حصين، وبعض رسائل تتعلق ببحوث في وحدة الوجود وموقف الأشاعرة منها، ومنها رسالة في التعلقات لصفات الله تعالى، ورسالة في شرح رسالة ابن كمال باشا في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، وردودًا عديدة على بعض الكتب والأفكار الحديثة منها: ردود على نصر حامد أبو زيد، وبعض ردود على النصارى، وعلى بعض أفكار الفلاسفة، كهيجل، وكانت، والديالكتيكية الماركسية. وقد قمت بإحصاء الكتب والرسائل التي ألفتها، قبل حوالي ثلاث سنوات، فكانت، بتوفيق الله تعالى، حوالي الثمانين).

عقيدته ومنهجه:

يتضح مما سبق، أن سعيد فودة، نشأ في بيئة أشعرية محضة، وتلقى المذهب على أشاعرة متحمسين لمذهبهم، وجدوا في شخصيته من الذكاء والنباهة، وفي طبيعته من النشاط والاعتداد، ما

يعلقون عليه آمالهم في تجديد المذهب المندرس أمام تيار السلفية المتعاظم، الذي بلغ جميع حواضر المسلمين، واستقطب الجيل الصاعد من المتعلمين. فأولوه عنايتهم، وأذكوا حماسه لنصرة المذهب، ومنازلة المخالفين. فلا تجد في تكوينه العلمي العقدي سوى الإحالة على كتب المتأخرين من الأشاعرة المتكلمين، الذين لا يرفعون رأسًا بالآثار، ولا يعيرون كتب السلف المتقدمين أدنى اعتبار، فلا ذكر لها عندهم، رغم وفرتها، ولا اشتغال لهم بدرسها وفهمها. ويعبر سعيد فودة عن هذا المنهج بوضوح تام، فيقول: (ونعتقد أن مذهب أهل السنة ذو ثلاثة أطراف أساسية: الأول والأهم: علم التوحيد: ويمثله علماء الأشاعرة والماتريدية، ثم علم الفقه: ويمثله علماء المذاهب الأربعة المعتبرة عند أهل الحق: المذهب الحنفي، والمذهب المالكي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي، والتصوف: ويمثله علماء الصوفية المقتدى بهم، كالإمام الجنيد، والقشيري، ونحوهما ممن مشى على الطريقة المعتبرة. والتصوفُ عملٌ بعِلمِ التوحيد والفقه، وعلمٌ بما يجده العامل بهذا العلم. ولا يَنْتُجُ بالتصوف عقيدةٌ خاصة؛ مخالفة ولا مقابلة لما وضحه علماء أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية).

فيظهر من حاله أنه اعتنى بعلوم الآلة، وأتقن المذهب، والتزمه وتعصَّب، ونبا على سمعه وعقله كل ما خالفه، وربما صادف ذلك أثناء مضايق النقاش والسجال مع خصومه ما يوغر الصدور، ويحمل على العزة بالإثم. والله يغفر لنا وله.

وما أصدق وصف شيخ الإسلام للمفتونين بعلم الكلام، حين قال في خاتمة الفتوى الحموية الكبرى: (إذا نظرت إليهم بعين القدر، والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم، رحمتَهم، ورفقتَ عليهم؛ أُوتُوا ذكاءً، وما أُوتوا زكاءً، وأُعطوا علومًا، وما أُعْطُوا فُهومًا، وأُعطوا سمعًا وأبصارًا وأفئدة ﴿ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ومن كان عليمًا بهذه الأمور، تَبَيَّنَ له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم، حيث حذروا عن الكلام، ونهوا عنه، وذمُّوا أهله، وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة، لم يزدد إلا بعدًا. فنسأل الله العظيم، أن يهدينا "الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" آمين)(١).

(١) الفتوى الحموية الكبرى، ابن تيمية (٥٥٥-٥٥٦).

نقض الرسالة التدمرية:

هكذا سمى الكاتب كتابه، وجعله طليعة (سلسلة الكاشف الكبير عن عقائد ابن تيمية "١") على حد رسمه!، ويقع في نحو مائة وستين صفحة، قياس القطع ١٧ في ٢٤، طبعته ونشرته دار الرازي في عمان، طبعةً أولى رديئة، سنة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

وقد اتسم منهج المؤلف بالسمات التالية:

أولًا: الخلو من النص والدليل، والتعويل على النظر والتعليل: فلا تكاد تجد في ثنايا الكتاب آيةً، أو حديثًا، أو قول صاحب، أو تابع! بل مجرد (كلام) مبناه على مقدمات عقلية، وتعليلات منطقية، قعَّدها نُظَّار المذهب، وورَّثوها لأتباعهم.

ثانيًا: المجازفة في الاتهام وعدم البينة: وقع من المؤلف عدة مجازفات يُقوّل فيها شيخ الإسلام ما لم يقل، دون إحالة أو توثيق، أو جعْل ذلك بين قوسي تنصيص ()، كما هو مقتضى الأمانة العلمية. ومن شواهد ذلك قوله:

- (فإنا نراه قد أثبت الجهة، والحدَّ، والحدود، وقيام الحوادث في ذاته تعالى، وغير ذلك من مفاسد؛ كمماسته جل شأنه للعرش، ولغيره من المخلوقات)[(١)]، وتكرر هذا في مواضع عدة.
- (وهذا أساس قوله بالتجسيم، لأنه لم يدرك على حدِّ قوله يدًا إلا جزءًا أو عضوًا)[(٢)].

وهذا إفك وبهتان على شيخ الإسلام، ويعجز الكاتب، ولا يكاد، أن يأتي بنص يسعفه في إثبات دعواه. فإن كلام شيخ الإسلام بيّن واضح محكم في الألفاظ المجملة التي ابتدعها المتكلمون، لينفوها، ويتوصلوا بنفيها إلى نفي الصفات الثابتة بالكتاب والسنة، كما سيأتي. ولو أنه قال: يلزم على قوله، كذا وكذا لكان أعذر له، ويبقى النظر بعد ذلك في إثبات التلازم.

ثالثًا: الطعن والتخوين وسوء الأدب: يجد القارئ لدى الكاتب نَفَسًا حادًا، أشبه بنفثات مصدور، وغليان قلب موتور، يقذف بحمم لفظية، ويجيش بزفرات حقد مطوية، تنافي آداب العلماء. وقد شابه بذلك إمام التجهم في هذا العصر، محمد زاهد الكوثري. ومن أمثلة ذلك:

- (لأنه اعتاد اتّباع أساليب لفظية تتيح له التهرب عند المساءلة، وتترك لمن لم يتقن فهم مراده التشكك فيما قصده. والرجل لا نظن نحن فيه إلا أنه تقصد ذلك)[(٣)].
- (فقاعدته غائية وليست علمية.أي أنه وضعها من أجل تحقيق هدفه الذي يختزنه في نفسه)[(٤)].

---

(١) نقض الرسالة التدمرية، سعيد فودة. (٨) . وانظر أمثالها في (١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ٢١).

(٢) نقض الرسالة التدمرية (٢٢).

(٣) نقض الرسالة التدمرية (٦).

(٤) نقض الرسالة التدمرية (١٢).

- (وابن تيمية لم يرد على هؤلاء بدليل معتبر، بل اكتفى بمجرد الصراخ والتنفير)[١].

- (يكشف لك مدى السذاجة التي يتحلى بها مذهب ابن تيمية، ولكنها ليست عفوية، بل هو ما قال بها، ولا اتصف بها، إلا لكونه يعتقد التشبيه، ولو من بعض الوجوه)[٢]

- (في أي واد كان يهيم الرجل، وأنه لم يكن إلا داعية لمذهب التجسيم، وإن نادى وصرخ وادعى أنه لا ينصر إلا الكتاب والسنة)[٣]

وامتد هذا الخلق الذميم إلى أتباع ابن تيمية، كما يسميهم، فتهكَّم بهم في غير ما موضع، كقوله: (وأما أصحابه وأتباعه فهم أضيع من العدل عند هيئة الأمم، وأجهل من البهائم إذا سئلت عن الثقوب السوداء)[٤]، وقوله عن بعض من خالفه: (سمعت أن هذا الجاهل قد انتدبه مشايخ السعودية ليكون "داعية إلى الله تعالى في بريطانيا"!!! وكثيرون من مثله. وهكذا تلعب الدراهم بالعقول وتفعل فيها ما تفعل)[٥].

والعلماء المنصفون يعرفون لأهل الفضل فضلهم، وإن خالفوهم. ولا يفجرون في الخصومة، ولا يطعنون في النية، من جهة الحمية والعصبية. ولما بلغ الحافظ الذهبي، رحمه الله، أن قاضي القضاة، أبا الحسن السبكي، وكان أشعريًا، بدر منه كلام في ابن تيمية، كتب إليه يعاتبه، فردَّ عليه معتذرًا: (أما قَوْل سيدي فِي الشيخ، فالمملوك يتحقق كبر قدره، وزخارة بحره، وتوسعه فِي العلوم الشرعية والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده، وبلوغه فِي كُل من ذَلِكَ المبلغ الَّذِي يتجاوز الوصف. والمملوك يقول دائمًا، وقدره فِي نفسي أكبر من ذَلِكَ وأجل، مَعَ مَا جمعه الله لَهُ من الزهادة، والورع، والديانة، ونصرة الحق، والقيام فِيهِ، لا لغرض سواه، وجريه عَلَى سنن السلف، وأخذه من ذَلِكَ بالمأخذ الأوفى. وغرابة مثله فِي هَذَا الزَّمَان. بَل من أزمان)[٦]، وقال فيه أيضًا: (والله يا فلان! ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل، أو صاحب هوى، فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يبعده هواه عن الحق بعد معرفته)[٧]. فلينظر الكاتب من أي الصنفين هو! هو!

ونستدعي في هذا المقام تعقيبًا لشيخ الإسلام، رحمه الله، على بعض من شغب عليه، فقال: (هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يخاطب به أهل العلم؛ فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد. والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب، لكان عليه أن يذكر من

(١) نقض الرسالة التدمرية (١٧).

(٢) نقض الرسالة التدمرية (٢١).

(٣) نقض الرسالة التدمرية (٢٢).

(٤) نقض الرسالة التدمرية (١٢٥).

(٥) نقض الرسالة التدمرية (١٣٢).

(٦) ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب (٥٠٣/٤).

(٧) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، مرعي الكرمي (٢٤).

الحجة ما يبين به الحق الذي معه، والباطل الذي معهم؛ فقد قال الله لنبيه ﷺ: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ١٢٥ ﴾[النحل: ١٢٥] ، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ [العنكبوت: ٤٦])[١].

وقد التزم، رحمه الله، هذا المنهج، وسائر آداب الخلاف، مع جميع مخالفيه[٢].

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية. (٤/ ١٨٦– ١٨٧).

(٢) انظر : منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقويم المخالفين في العقيدة: دراسة تطبيقية. د. أحمد القاضي.

المبحث الثالث

نقد منهج مدعي النقض في قضايا الصفات الأساسية

سلك الناقض في كتابه مسلك التنقير، وحاول أن يتعقب شيخ الإسلام في كل صغيرة وكبيرة، حتى في القضايا التي ردَّ فيها الشيخ على زنادقة الباطنية والجهمية والصوفية، التمس أن يوهن طريقته، ويضعف مسلكه تجاه أعداء الملة! فما أشبهه بقول ابن زريق البغدادي :

كأنما هو في حِلٍّ ومُرتحلٍ موكَّلٍ بفضاء الله يذرعه

ولسنا، في هذا البحث، بصدد تتبع مفردات عباراته، ونقض نقائضه، وإنما نكتفي بنقد منهجه وأصوله التي بنى عليها نقضه المزعوم، فإن لها ما بعدها. وذلك من خلال القضايا التالية:

المطلب الأول: قضية الذات والصفات والنفي والإثبات

قرر شيخ الإسلام قاعدة أصلية في باب التوحيد في الصفات، لا يخطر بالبال أن ينازع فيها مؤمن، فقال: (الأصل في هذا الباب أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله، نفيًا وإثباتًا، فيثبت لله ما أثبته لنفسه، وينفي عن الله ما نفاه عن نفسه)(١).

غير أن الناقض تعقبه فقال: (لا يتوقف صحة وصف الله تعالى على وجود النص الصريح عندنا، وإن قال بذلك الإمام الأشعري، كما هو ظاهر كلامه من لزوم الاستناد إلى التوقيف في أوصاف الله تعالى... لأن بعض صفات الله تعالى يمكننا إدراك ثبوتها قبل معرفة الشريعة. ولو توقف إدراكنا لجميع صفات الله على النصوص والشرائع للزم تعطيل العقول، وانتفاء فائدة النظر. ولكن كل ذلك باطل. وما ادعاه ابن تيمية باطل إذن. فإن النظر لمعرفة الله تعالى واجب، وإنما يكون النظر بالعقل لا بالنقل. فلا يصح القول إذن بتوقف وصف الله على ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله، لأن هذا لا يتأتى إلا بعد نزول الشريعة وثبوتها عند المكلف، والنظر يكون قبل ذلك كما هو ظاهر)(٢).

ولعمر الله! إنها لَمِحنة المتكلمين التي أوردتهم المهالك! فإن لازم ذلك الاستغناء عن الوحيين، والاكتفاء بمدارك النظر، وفرضيات العقول. فلمَ أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب إذًا !؟ وأهل العلم والإيمان لا يعطلون العقول، ولا يلغون النظر، ولا الفِطَر، ولكنهم يُعملونها على نور من الله الذي أوحاه إلى أنبيائه، فيعصمها بذلك من الزلل. قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ

(١) الرسالة التدمرية (٦- ٧).

(٢) نقض الرسالة التدمرية (٨).

وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴾ [الشورى: ٥٢].

وقدماء الأشاعرة، كأبي الحسن، وأبي بكر الباقلاني، ومن في طبقتهم، أقرب إلى الحق من متأخريهم، لقربهم من أهل القرون الفاضلة(١). والناقض ينتمي إلى مدرسة الرازي والجويني ومن سار على نهجهم من المتأخرين، الذين غلظت بدعتهم، فلذلك استدرك على شيخ مذهبه.

قال ابن أبي العز الحنفي، رحمه الله: (الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم. بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان)(٢).

قال الإمام أحمد، رحمه الله: (لا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه، بلا حدٍ ولا غاية ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ونقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه، ولا نتعدى ذلك)(٣). وقال: (لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسول الله ﷺ، وبما وصفه به السابقون الأولون، لا يتجاوز القرآن والحديث)(٤).

وحين قال شيخ الإسلام: (وقد عُلِم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها، إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل)(٥) تعقبه بالقول: (وهو يطلق هذه العبارة دائمًا هكذا، فيقرأها القارئ، ويحسن الظن به لأول وهلة، ولكن إذا دقق النظر فيها وجد تحتها معاني باطلة)!(٦) ذلك لأن القارئ الباقي على فطرته الأصلية يجد العبارة موافقة للكتاب والسنة، وطريقةِ السلف الصالح، والعقلِ السليم، والفطرةِ السوية. وإنما تنبو على سمع من التاث قلبه بالشبهات الكلامية، والنظر الأعشى، فأورثه ذلك الظنون الفاسدة.

وقد أفصح في تعقبه عن حقيقة طريقته في الإثبات، فقال: (قال علماء السنة قبل ابن تيمية، عن الآيات المتشابهة: "نؤمن بها بلا كيف"، وقد أرادوا نفي أصل الكيف عن الله تعالى، ولذلك أدخلوا النفي على أصل كلمة "كيف"، وربما يقولون "بلا تكييف" ويريدون نفي الكيف أيضًا. والكيف: هو وضع

(١) انظر في ذلك : موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الأشاعرة. د. عبد الرحمن المحمود.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي (١/ ٢٣).

(٣) نقلًا عن: لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، ابن قدامة المقدسي (٤٥).

(٤) نقلًا عن : الفتوى الحموية (٢٦٥).

(٥) الرسالة التدمرية (٦- ٧).

(٦) نقض الرسالة التدمرية (٩).

الشيء بالنسبة إلى غيره، أو وضع أجزائه بالنسبة إلى بعضها، وهو يستلزم، كما هو ظاهر، التجسيم. ولذلك فالمنزِّه ينفي أصل الكيف)[١].

مراد السلف، أهل السنة، بقولهم "بلا كيف" أي: بلا كيف نتوهمه، لا أن الله ليس له حقيقة في نفس الأمر، كما يلزم على قول الناقض، فإن ذلك يقتضي العدم، وذلك غاية التعطيل. ولذلك عبروا أحيانًا، كما أقرَّ الناقض، بقولهم: "بلا تكييف"، وهي تكشف عن مرادهم، وأن المحذور "التفعيل" الذي هو توهم الذهن لكيفية معينة، لا أصل الوجود والحقيقة، كما يلزم على فهم الناقض. قال شيخ الإسلام، رحمه الله، في المناظرة المشهورة في الواسطية: (قولي: "من غير تكييف ولا تمثيل" ينفي كل باطل. وإنما اخترت هذين الاسمين لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف، كما قال ربيعة، ومالك، وابن عيينة، وغيرهم المقالة التي تلقاها العلماء بالقبول: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)[٢].

والكيف الذي عرَّفه الناقض، ونفاه، ليس هو الكيف الذي نفاه أهل السنة وعنوه، وإلا لقالوا: والكيف معدوم. بل قالوا: مجهول، فثم كيفٌ لا يعلمه إلا هو، لا نحيط به علمًا، كما جاء في الرواية الأخرى عن مالك: "والكيف غير معقول" أي لا تحيط به عقولنا ومداركنا.

والناقض ينفي مسألة"النسبة"، والقرآن يثبت لله تعالى"المثل الأعلى"، ويعبر بصيغة "أفعل" التفضيل في مواضع عدة، دون أن يستلزم ذلك محذورًا، كما يتوهم المتكلمون. ومن شواهد ذلك:﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا ﴾ [المائدة: ٥٠] ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ [يونس: ٤٠]، وأمثاله كثير.

ومن شواهد السنة الصحيحة: (وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ) متفق عليه[٣]، (لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا) متفق عليه.[٤].

لكن المتكلمين استصحبوا ما ظنوه قواعد في التنزيه، بمحض العقول، ولم يرفعوا رأسًا بالنقول، وإلا

---

(١) نقض الرسالة التدمرية (٩).

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٣/ ١٦٧).

(٣) صحيح البخاري –كتاب النكاح باب الغيرة (١/ ٢٧٠١) رقم(٥٢٢٠)، صحيح مسلم كتاب اللعان – باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش (٢١١٣/٤) رقم(٢٧٦٠).

(٤) صحيح البخاري كتاب الأدب – باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (٣٠٣٣) رقم (٥٩٩٩) صحيح مسلم كتاب التوبة – باب في سعة رحمة الله وأنه سبقت غضبه، (٢١٠٩/٤) رقم (٢٧٥٤).

فلا حيلة لهؤلاء المحجوبين بهذه النصوص الصريحة، سوى التأويلات الباردة، والمماحكات المتكلفة، فما أشقاهم بالقرآن!

وأهل السنة لا يعبرون بإثبات لفظ "الكيف" لأنهم لا يصفون الله إلا بالألفاظ التي وصف بها نفسه، لكنهم يعتقدون لله حقيقةً في ذاته وصفاته، لا يتوهمون لها كيفية في عقولهم، كما لا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يخترعون معاني مجازية، وتأويلات فاسدة، ولهذا قرنوا نفي "الكيف" في بعض مقالاتهم بنفي "المعنى" المزعوم، فقالوا (لا كيف ولا معنى)(١). فانتظمت عبارتهم هذه الردَّ على غلاة الإثبات من أهل التمثيل والتكييف، الذين يحكون كيفية صفات الرب، أو يمثلونه بخلقه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، والردَّ على أهل التعطيل والتحريف، الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون على الله بغير علم.

ومما يكشف طريقة هؤلاء المتكلمين في الإثبات تطبيقه ذلك على صفة القدرة، فيقول: (إننا عندما نثبت العلم مثلًا لله تعالى، أو القدرة، فإننا لا نثبتها قياسًا على المخلوق، فإننا لا نقول إن المخلوق قادر فيجب أن يكون الخالق قادرًا. بل طريقة إثباتها هي النظر العقلي؛ فإننا ننظر في العالم، ونلاحظ افتقاره من جهة حدوثه وإمكانه، فنقول: إن المفتقر محتاج إلى موجِد قدير، فيلزم كون الله قديرًا، ولا ننظر بعد ذلك في حقيقة هذه القدرة، لأن المقدمات اللازمة لهذا النظر غير حاصلة لنا. ولو كان الطريق في إثبات القدرة قياسها على قدرة المخلوق، للزم التشبيه بين الخالق والمخلوق، وللزم كون قدرة الله مشتركةً مع قدرة المخلوق في معنى كلي متواطئ. وهذا الذي يقول به ابن تيمية)(٢).

والجواب عن ذلك أن نقول: إن القرآن قد أثبت صفة العلم أو القدرة بطرق متعددة: أحدها: النص الصريح، بتصرفاته المتنوعة؛ من إثبات الاسم، والصفة، والفعل، مما يشق حصره. الثاني: توجيه العقول والأنظار إلى الاستدلال على ذلك، كما قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾ ﴾ [الطلاق: ١٢]، ويدخل في ذلك ما ذكر الناقض من مسألة الحدوث والإمكان. وقد اعتمد شيخ الإسلام هذا المسلك في رسالته التدمرية، وقال: (قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم، غني عمَّا سواه، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات؛ كالحيوان والمعدن والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع. وقد عُلم بالاضطرار أن المحدَث لا بد له من محدِث، والممكن لا بد له من واجب، كما قال تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الطور: ٣٥]. فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق، ولا هم الخالقون

(١) جاء ذلك فيما رواه الخلال بسنده عن حنبل، عن الإمام أحمد. انظر: ذم التأويل لابن قدامة (٢٢).

(٢) نقض الرسالة التدمرية (٢٣- ٢٤).

لأنفسهم، تعيَّن أن لهم خالقًا خلقهم)[1]. فالقرآن العظيم يتضمن أدلة عقلية، خلافًا لما يزعمه المتكلمون من كونه خبريًا محضًا.

الثالث: قياس الأولى: الذي أنكره الناقض، وأثبته القرآن، فقال تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ [النحل: ٦٠]، وقال: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الروم: ٢٧]، قال ابن أبي العز الحنفي: (ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها. ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها. ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلا أو شمولا، كما قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ مثل أن يعلم أن كل كمال للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو ما كان كمالا للوجود غير مستلزم للعدم بوجه: فالواجب القديم أولى به. وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق والمربوب المدبر، فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، وهو أحق به منه. وأن كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات: فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى)[2].

فتبين بذلك أن طرائق السلف، المستمدة من الكتاب والسنة، أوسع وأرحب وأكثر من طرائق المتكلمين الضيقة الحرجة التي لم تنتفع بالقرآن العظيم، ولا بهدي سيد المرسلين، بل تعتمد على الأدلة العقلية، وتجعل النصوص النقلية، إن وافقتها، بمنزلة الشهود الزائدين على النصاب! وإن خالفتها سلطوا عليها معاول التأويل والتجهيل.

وتأمل قول الناقض: (ولا ننظر بعد ذلك في حقيقة هذه القدرة) فهو يخلط بين المعنى والكيفية! فإن حقيقة القدرة: التمكن من الفعل دون عجز. ولا يمكن أن يدعي مدعٍ أنه يثبت القدرة دون أن يستصحب هذا المعنى. أما كيفيتها فتقصر دونه الأوهام، ولا يعلم كيف هي إلا المتصف بها سبحانه وبحمده، وتبارك اسمه، وتعالى جده.

(١) الرسالة التدمرية (٢٠).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٨٧- ٨٨).

وقد ألجأهم شيخ الإسلام إلى إثبات معنى عام مطلق مشترك في الأذهان، لصفات الرب يتخصص عند الإضافة في الأعيان، بضرب مثال بصفة "الوجود" التي لا انفكاك لأحد من إثباتها، فقال: (وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو مُحْدَث ممكن، يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى "الوجود" أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصّه ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص، ولا في غيره، فلا يقول عاقل – إذا قيل: إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود – إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى "الشيء" و "الوجود"، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركًا كليًا هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كلٍّ منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما. ولهذا سمى الله نفسه بأسماء وسمّى صفاته بأسماء، فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره، وسمّى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص، لا اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص.

فقد سمّى الله نفسه حيًّا، فقال: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢ ﴾[آل عمران: ٢] وسمّى بعض عباده حيًا، فقال: ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ ﴾ [الروم: ١٩] وليس هذا الحيّ مثل هذا الحي، لأن قوله "الْحَيُّ" اسم لله مختص به، وقوله "يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ" اسم للحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أُطلقا وجُرِّدا عن التخصيص، ولكن ليس للمطلق مسمّى موجود في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشتركا بين المسميين، وعند الاختصاص يقيّد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق.

ولا بدّ من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يُفهم منها ما دلّ عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دلّ عليه بالإضافة والاختصاص، المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى)[1]. وذكر نحوًا من من خمسة عشر مثالًا من الأسماء، ونحوًا من عشرين مثالًا من الصفات.

وهو كلام متين ينسف قواعد المتكلمين. ولهذا وجدنا الناقض متضعضعًا حياله، ويحاول عبثًا أن يتنصل من هذا مقتضِياته، بأنواع المماحكات اللفظية؛ كقوله: (ألاحظ فيه بعض الاضطراب، وعدم الدقة، وعدم التحقيق)! ليردفه بكلام لا محصلة له، يخلط فيه بين إثبات الحقيقة وإدراك الكنه، ويزعم

(١) الرسالة التدمرية (٢٠- ٢٢).

التلازم بينهما، فيقول: (ونحن إنما حكمنا بالوجود على الله تعالى بالعقل، لم يلزمنا لنحكم عليه بالوجود إدراك عين حقيقته. بل إن العقل هو عينه يحكم باختلاف حقيقته الخاصة اختلافًا تامًا عن سائر الحقائق الموجودة المخلوقة، لأنه لو اشترك معها في شيء لماثلها، ولأخذ حكمها الحادث؛ وهذا باطل. فالحكم بالوجود على الله تعالى، إنما هو من المشترك اللفظي بهذا المعنى، ولا يستلزم مواطأة ولا توافقًا في الحقيقة الخارجية الخاصة. وهو أي لفظ "الوجود" دال على معنى ثانوي عارض للماهيات بالنظر إلى حكم العقل. فهو في حكم العقل أمر كلي معنوي، ولكن الوجود من حيث هو، لا مصداق مطابقيًا له في الخارج، بل هو صادق فقط على ما في الخارج. فما في الخارج الموجود لا الوجود المطلق. فالوجود منتزع من معان أولى حصلت عند العقل. وهذا هو المراد بقول الإمام الرازي: إن الوجود مشترك معنوي بهذا الوجه، لا كما يقوله ابن تيمية. لأنه مع قول الرازي بالاشتراك المعنوي، إلا إنه يحكم باستحالة كون حقيقة الله مثل حقائق المخلوقات. وهذا لا يتم إلا إذا نفى أصل التواطؤ الخارجي الذي أثبته ابن تيمية)[1].

وهنا يتبين من هو أولى بالاضطراب وعدم الدقة والتحقيق، من وجوه:

أحدها: أن ابن تيمية، رحمه الله، لم يَفُه بما اتهمه به الكاتب من التمثيل، بل نفاه، وتقدم قوله: (واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص، ولا في غيره).

الثاني: أن القول بالاشتراك اللفظي فقط، يسلب الكلام دلالته. فالمشترك: ما اتحد لفظه واختلف معناه، كلفظ "العين"؛ تطلق على العين الباصرة، والعين الجارية، والنقد، والجاسوس، وليس بين أيٍ منها وجه صلة. فإثبات الوجود بهذا الاعتبار نوع من التجهيل. وقد شعر الناقض أن كلام الرازي يخالف تقريره، بقوله بالاشتراك المعنوي، فبادر بالاحتراز بأن الرازي "يحكم باستحالة كون حقيقة الله مثل حقائق المخلوقات"! وهل قال شيخ الإسلام، وغيره، بأن حقيقة الله كحقائق المخلوقات؟! سبحان الله. إنما قال، رحمه الله، بالتواطؤ، الذي يعني اتفاق اللفظ، والمعنى العام الكلي المطلق، الذي يوجد في الأذهان ويفترق في الأعيان. وأي فرق بين ما قرره الناقض بقوله: (فما في الخارج: الموجود، لا الوجود المطلق" ، وقول شيخ الإسلام: (ولكن ليس للمطلق مسمّى موجود في الخارج).

الثالث: أجاب شيخ الإسلام، رحمه الله، عن قول الناقض: (لأنه لو اشترك معها في شيء لماثلها، ولأخذ حكمها الحادث؛ وهذا باطل)، بقوله : (فإن قيل: إن الشيء إذا شابه غيره من وجه، جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه، ووجب له ما وجب له، وامتنع عليه ما امتنع عليه. قيل: هب أن الأمر كذلك،

(١) نقض الرسالة التدمرية (٢١).

ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه وتعالى، ولا نفي ما يستحقه، لم يكن ممتنعًا؛ كما إذا قيل: إنه موجود، حي، عليم، سميع، بصير، وقد سمى بعض المخلوقات: حيًا، عليمًا، سميعًا، بصيرًا. فإذا قيل: يلزم أن يجوز عليه ما يجوز على ذلك، من جهة كونه موجودًا، حيًا، عليمًا، سميعًا، بصيرًا. قيل: لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعًا على الرب تعالى؛ فإن ذلك لا يقتضي حدوثًا، ولا إمكانًا، ولا نقصًا، ولا شيئًا مما ينافي صفات الربوبية. وذلك أن القدر المشترك هو مسمى "الوجود" أو "الموجود" ، أو "الحياة" أو "الحي"، أو "العلم" أو "العليم"، أو "السمع" و "البصر" أو "السميع" و "البصير"، أو "القدرة" أو "القدير".

والقدر المشترك مطلق كليّ، لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدَث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه. فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال: كالوجود والحياة والعلم والقدرة، ولم يكن في ذلك ما يدل على شيء من خصائص المخلوقين، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق، لم يكن في إثبات هذا محذور أصلا، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودَين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود.

ولهذا لما اطَّلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم "معطِّلة". وكان جهم ينكر أن يسمّى الله شيئًا، وربما قالت الجهمية: هو شيء لا كالأشياء، فإذا نفى القدر المشترك مطلقًا، لزم التعطيل التام.

والمعاني التي يوصف بها الرب سبحانه وتعالى، كالحياة والعلم والقدرة، بل الوجود والثبوت والحقيقة، ونحو ذلك، تجب له لوازمها؛ فإن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلا، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة وعلم ونحو ذلك، والله سبحانه وتعالى منزه عن خصائص المخلوق وملزومات خصائصه)[(١)]

وهذه قضية مفصلية بين منهج السلف ومنهج المتكلمين، وهي ما يعبر عنها شيخ الإسلام بـ (القدر المشترك)، ويضيق عنها عطن الكاتب، ويعد إثبات ذلك ضربًا من التشبيه. فلا بد من إثبات حقيقة مختصة به سبحانه، معلومة المعنى في الأذهان، دون تكييف في الخارج والأعيان، وإلا لم يكن لخطاب الله لعباده أثر، ولما أمكن امتثال أمره بتدبر كتابه وتعقله، بقوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [الزخرف: ٣]. وهذا ما جرى عليه السلف قاطبة. قال الإمام عبد العزيز ابن الماجشون، وهو من أقران مالك، رحمهما الله، بعد أن ساق جملة آثار فيها ذكر صفات الله الفعلية والخبرية: (فو الله ما دلهم على عظم ما وصف من نفسه، وما تحيط به قبضته، إلا صغر نظيرها منهم عندهم. إن ذلك الذي

(١) الرسالة التدمرية (١٢٥- ١٢٧).

ألقى في رُوعهم، وخلق على معرفته قلوبهم)[1]. فعُلم بذلك أن السلف الصالح، كانوا يثبتون أصل المعنى، ويجعلون للمخلوق منه المثل الأدنى، وللخالق سبحانه "المثل الأعلى"، دون أن يستلزم ذلك مماثلة بين الخالق والمخلوق في الخارج.

ومما يجلي مسألة "القدر المشترك" أن كلًا من السلف والأشاعرة يثبتون صفتي "السمع"، و"البصر". والمعنى العام الكلي المطلق للسمع هو إدراك الأصوات، والمعنى العام الكلي المطلق للبصر هو إدراك المرئيات، وقد أثبت الله السمع والبصر لنفسه، فقال: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء: ١]، وأثبتهما للإنسان، فقال: ﴿ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [الإنسان: ٢]. وليس سمع كسمع، ولا بصر كبصر، مع الاتفاق في أصل المعنى الذي يحصل به فهم الخطاب، وحصول التعقل والتدبر. ولهذا يضطر الأشاعرة إلى التمحل والالتواء في إثبات هاتين الصفتين، بما يطول ذكره[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: (وهذا الموضع من فهمه فهما جيدا وتدبره، زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام ... أن القدر المشترك، الكلي، لا يوجد في الخارج إلا معينا، مقيدا. وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور، هو تشابهها من ذلك الوجه. وأن ذلك المعنى العام، يطلق على هذا، وهذا؛ لأن الموجودات في الخارج، لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته، وصفاته، وأفعاله)[3].

المطلب الثاني: قضية حلول الحوادث والصفات الفعلية:

مسألة "حلول الحوادث" إحدى الشبهات الكبار التي روجها المعطلة؛ من الجهمية والمعتزلة، فتلقفها الصفاتية؛ من الكلابية، والأشاعرة، والماتريدية، فلم يُحيروا لها جوابًا، وابتلعوا الطعم، وانقادوا لإلزامات المعتزلة، فنفوا ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له نبيه ﷺ، وما درج عليه سلف الأمة، من تلقي الأخبار بالقبول، والإمرار، والإقرار، دون تفريق.

ذلك أن صفات الباري، سبحانه، منها ما يدل على وصف لازم، لا يُتصور انفكاكه عن الله سبحانه؛ كحياته، وعلمه، وقدرته، فتسمى (صفات ذاتية)، لتعلقها بذاته الكريمة. ومنها ما يفعله بمقتضى حكمته ومشيئته متى شاء، كيف شاء، كاستوائه، ومجيئه، ونزوله، وغضبه، ورضاه، فتسمى (صفات فعلية)، لتعلقها بفعله ومشيئته. كما أن من الصفات الذاتية ما سبيل إثباته الخبر المجرد؛ كوجهه، ويديه، وعينيه، فتسمى (صفات خبرية).

---

(١) الحموية (٣١٥- ٣١٦).

(٢) انظر في هذا: إثبات الأشاعرة صفتي السمع والبصر لله تعالى. د. صالح سندي.

(٣) الرِّسَالَةُ التدمرية (١٢٧-١٢٨).

ولم يزل أهل السنة يسوقون الكلام سوقًا واحدًا في باب الصفات، ويطردون المنهج، ولا يفرقون الصفقة، ولايتناقضون. ومن مروياتهم الثابتة في ذلك:

– قول الأوزاعي، إمام أهل الشام، رحمه الله: (كنا، والتابعون متوافرون، نقول: إن الله تعالى ذكره، فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته)(١)

– قول مكحول، والزهري، ومالك، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي، رحمهم الله، في أخبار الصفات: (أمِرُّوها كما جاءت، بلا كيف)(٢)

– قول الخطابي، رحمه الله: (فأما ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنة، فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين، فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، وإنما القصد في السلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه. والأصل في هذا: أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى في ذلك حذوه وأمثاله، فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري سبحانه، إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف. فإذا قلنا: يد وسمع وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد القوة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثبات الصفات لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنه لأن الله ليس كمثله شيء، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات)(٣).

– وحكى مثله الخطيب البغدادي.(٤). وهذا، بحمد الله، أمر متواتر مشهور عنهم.

وأما المتكلمون فأثبتوا ما سموه بالصفات المعنوية، إثباتًا عقليًا محضًا، وشَقُّوا بالصفات الفعلية والخبرية، وسموها (الصفات المشتبهات)، فأقروا على أنفسهم بالوقوع في التشابه، فسلطوا عليها معاول التحريف الذي يسمونه "تأويلًا"، والتجهيل الذي يسمونه "تفويضًا". وأقروا على أنفسهم بالوقوع في الوهم، فأنشد ناظمهم:

وكل نص أوهم التشبيها فوِّضه أو أوِّل ورُمْ تنزيهًا

---

(١) الأسماء والصفات، أبو بكر البيهقي (٢/ ١٥٠).
(٢) الأسماء والصفات(٢/ ١٩٨)، السنة، أبو بكر الخلال (١٥٩)، التوحيد، ابن منده (٣/ ١١٥، ٣٠٧).
(٣) انظر: الفتوى الحموية (٣٦٢- ٣٦٥)، وقد ذكره الذهبي في "العلو" (١٧٢- ١٧٣).
(٤) انظر : تذكرة الحفاظ، الذهبي (٣/١١٤٢- ١١٤٣)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (١٨/ ٢٨٣- ٢٨٤).

فحين أصَّل شيخ الإسلام أصله الأول في رسالته التدمرية: (القول في بعض الصفات كالقول في بعض)[1]، تعقبه الناقض بقوله: (من المعلوم أن هناك صفات اتفق جمهور المسلمين على إثباتها لله جل شأنه؛ كالعلم والقدرة، وغيرها. ابن تيمية يحاول في هذا الأصل إثبات أن لا فرق بين هذه الصفات المتفق عليها، وبين الصفات التي يثبتها هو؛ كالعين والوجه، واليد، وغيرها. وابن تيمية يثبت هذه الصفات كصفات عينية، لا معاني كالصفات الأولى.

فحاصل ما يقوله ابن تيمية للمخالف هو: إذا كنت تثبت الصفات الأولى، فيلزمك إثبات الصفات الثانية، لأنه لا فرق. وهذه هي العبارة التي بدأ بها ابن تيمية هذا الأصل، فقد قال: "القول في بعض الصفات كالقول في بعض"أهـ.

الصفات الأساسية التي يحاول إثباتها ابن تيمية هنا، هي نحو الغضب والمحبة، وغيرها، ثم تراه يعمم كلامه على الاستواء والنزول واليد والعين، وغيرها)[2].

وأول ما يتبادر إلى الذهن حيال هذا الكلام: من الذي أثبت هذه الصفات؟ أهو ابن تيمية، كما يزعم الناقض، أم الله تعالى في كتابه، ونبيه ﷺ في سنته؟ أليس الله تعالى هو الذي أضافها إلى نفسه في محكم كتابه، وأخبر بها نبيه فيما صح عنه؟.

أأنت أعلم بالله من الله، أأنت أعلم بالله من رسول الله؟! أأنت أصدق من الله قيلًا، أو من رسوله الذي لا ينطق عن الهوى؟! أأنت أحسن من الله حديثًا، وأبين من رسوله بيانًا؟! أأنت أهدى لعباد الله من الله، أم أنصح للأمة من رسوله؟!

أيهما أسعد بالدليل؛ من يلجأ للتأويل والتجهيل، أم من يجري كلام الله مجراه، ولا يجازف بتحريف وتعطيل؟! أي فرق بين كلام ابن تيمية، وكلام سلف الأمة؟! سبحان الله! كل هذا من شؤم استصحاب المقدمات الفاسدة، والاستغناء بالعقل عن النقل.

والكلام في هذا المطلب عن شبهة "حلول الحوادث"، وإثبات "الصفات الفعلية". فقد نفى الأشاعرة اتصاف الله بالصفات الفعلية التي أضافها إلى نفسه، وأولوها بوصفين معنويين يثبتونهما لله إثباتًا عقليًا؛ وهما القدرة، أو الإرادة. فيزعمون، بلا بينة ولا أثارة من علم، أن الغضب، مثلًا، هو إرادة الانتقام، والرضا هو إرادة الإنعام.

(١) الرسالة التدمرية (٣١).

(٢) نقض الرسالة التدمرية (٢٣).

ويطبق الناقض مسلكه هذا على صفة الغضب، فيقول: (ولنأخذ مثالًا واحدًا عليها وهو الغضب مثلًا، فلو نظرنا في حقيقة الغضب عند الإنسان مثلًا، لرأينا الغضب لا يمكن تصوره إلا كصفة حادثة، وكنتيجة لسبب خارجي غير ذات الغاضب، بخلاف القدرة والإرادة، فلا يقال على الواحد إنه غاضب دائمًا، بل يقال غضب لسبب معين، وهذا السبب ليس راجعًا إلى حقيقته اللازمة له، وإلا لزم كونه غاضبًا دائمًا. ولكن القدرة لا يقال فيها ذلك، فلا يقال إنه قادر لسبب معين غير ذاته. بل هو قادر دائمًا، فالقدرة تكون صفة ذاتية له.

وتأمل أيها الناظر في الغضب مرة أخرى، فإنه يقال غضب فلان على فلان، ثم لم يغضب عليه. و"عدم الغضب" له اسم آخر هو الرضى، فتقول: غضبت على فلان، ثم رضيت عنه. فتعلق الغضب والرضى بنفس المتعلق، ولكن اختلف الزمان. وهذا يدل على أن الغضب ليس صفة ذات، بل هو صفة فعل، لأنها تثبت وتزول. ولا يقال هذا في القدرة، لمن كان قادرًا تام القدرة. فلا يقال إن الله تعالى قادر على زيد، ثم يصير غير قادر عليه، ولكن يقال: إن الله رضي على زيد ثم غضب عليه، أو غضب على عمرو ثم رضي عنه.

إذن، فالغضب والرضى أمران وجوديان يتواردان في محل واحد، ويتعلقان بمتعلق واحد، فمحلهما هو الذات المتصفة بهما، ومتعلقهما هو زيد وعمرو مثلًا.

هذا الكلام يبين أصول الفرق بين القدرة وبين الغضب، ولو بحثنا بنفس الأسلوب في اسم "المنتقم" لرأينا أنه يجوز أن يقال: إن الله انتقم من فلان، ولم ينتقم من فلان، فيتعلق الانتقام بالبعض، ولا يتعلق بالبعض. فتعلقه بالبعض دون الآخرين، إما أن يكون بتوسط الإرادة، أو لا بتوسطها، لو لم يكن بتوسطها لما كان الله تعالى فاعلًا للانتقام، بل كان الانتقام واجبًا عليه، ولكنه قد تحقق في علم التوحيد أن الله تعالى لا يجب عليه شيء، فلا يبقى إذن إلا الاحتمال الأول، وهو أنه ينتقم بإرادته. فالانتقام متوقف على الإرادة إذن، وما كان متوقفًا على الإرادة فهو فعل من الأفعال، لا صفة من الصفات، لأن وجود الصفة لا يتوقف على صفة أخرى توقف المسبَّب على السبب، وإلا لكانت بعض الصفات معلولة لبعض. فالحاصل أن الانتقام فعل لا صفة. والفعل يستحيل أن يكون قديمًا، بل لابد من كونه حادثًا، والفعل يستحيل كونه قائمًا بذات الله تعالى، لأنه يلزم على ذلك قيام الحادث بالله تعالى. وهذا باطل. ويلزم كون الصفة الثابتة لله حادثة. وهو باطل)[1].

واجواب على هذا من وجوه:

أحدها: أن الناقض قد أجلب بخيله ورَجِلِه في تحصيل حاصل، وإثبات مُسَلَّم، خارج محل النزاع!

---

(١) نقض الرسالة التدمرية (٢٥).

وهو التمييز بين الصفة الذاتية والصفة الفعلية؛ القدرة والغضب مثالًا. وهو أمر بيّن لا ينازع فيه السلف، بل يقسمون الصفات إلى ذاتية ملازمة للذات، وفعلية تتعلق بالمشيئة. وليس الشأن في هذا وإنما في:

الثاني: أن السلف يثبتون الصفات الفعلية لله إثباتًا حقيقيًا، كما يثبتون الصفات الذاتية، وهو معنى قول الخطابي، رحمه الله: (أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى في ذلك حذوه) وقول شيخ الإسلام: (القول في بعض الصفات كالقول في بعض)ويطلقون القول في ذلك. بينما يتوهم المتكلمون أن إثبات الصفات الفعلية يستلزم حدوث صفة لم تكن، وحينئذ: (إما أن تكون كمالًا أو نقصًا للذات، ويستحيل أن تكون صفات الله تعالى نقصًا. إذن يجب كونها كمالًا له جل شأنه. ولكن إذا قال ابن تيمية إن الصفات تحدث في ذات الله، وتزول لتحل محلها صفة أخرى، فيلزم أن يكون كمال الله تعالى حادثًا)(١). وابتداءً فإن هذا الأخير ليس لفظ ابن تيمية، وإنما هو لازمٌ نَحَتَه الناقض من فهمه، ويلزمه أن يورد ذات الإيراد على نصوص الكتاب والسنة التي نطقت بهذا، لولا أنه يداريها بالتأويل المزعوم. فما من عربي قُحٍّ يسمع قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، إلا ويفهم الترتيب التالي: مجيء موسى، ثم تكليم ربه، ثم سؤاله الرؤية، ثم منعه وأمره أن ينظر إلى الجبل، ثم التجلي، ثم جعْله دكًا. فأين يذهبون؟! وأمثال هذا كثير في الكتاب والسنة، يشقى المتكلمون بتحريفه.

والجواب عن شبهتهم سهل، بحمد الله، وهو : إن الله تعالى لم يزل، ولا يزال فعالًا، كما قال عن نفسه بأوضح عبارة: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾ [البروج: ١٦]، فجنس الفعل قديم، وآحاده متجددة بحسب ما تقتضيه مشيئته وحكمته، تمامًا كما كلامه، سبحانه، قديم النوع حادث الآحاد، كما قال سبحانه: ﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [الأنبياء: ٢]، ﴿ وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهُ مُعۡرِضِينَ ﴿٥﴾ ﴾ [الشعراء: ٥]. ولا يترتب على هذا الإثبات نقص بوجه من الوجوه، بل هو عين الكمال. ونفيه هو المستلزم للنقص وسلب الرب فعله؛ بتأويله بصفة أخرى، كالإرادة. ولو شاء الله لعبَّر بذلك، لكنه أعلم بنفسه، وأصدق قيلًا، وأحسن حديثًا من هؤلاء المتهوكين القائلين عليه بغير علم.

---

(١) نقض الرسالة التدمرية (٢٩).

ومن طرائق المتكلمين نحت ألفاظ مجملة، لم ترد في الكتاب والسنة بنفي ولا إثبات، كلفظ (حلول الحوادث) فينفونها، فيتوصلون بنفيها إلى نفي ما هو ثابت لله تعالى بالنصوص المحكمة. قال ابن أبي العز الحنفي، رحمه الله: (وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن – فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته – فهذا نفي باطل. وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له. وإنما أتي السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه)[١]

ثالثًا: قد أجاب شيخ الإسلام، رحمه الله، عن هذه الشبهة المتهافتة، بجملة ردود منها: (إذا قُدِّر ذاتٌ تفعل شيئًا بعد شيء، وهي قادرة على الفعل بنفسها، وذات لا يمكنها أن تفعل بنفسها شيئًا، بل هي كالجماد الذي لا يمكنه أن يتحرك، كانت الأولى أكمل من الثانية. فعدم هذه الأفعال نقص بالضرورة، وأما وجودها بحسب الإمكان فهو الكمال. ويقال ... لا نُسَلِّم أن عدم هذه مطلقًا نقص ولا كمال، ولا وجودها مطلقًا نقص ولا كمال، بل وجودُها في الوقت الذي اقتضته مشيئته وقدرته وحكمته هو الكمال، ووجودُها بدون ذلك نقصٌ، وعدمُها مع اقتضاء الحكمة عدمَها كمالٌ، ووجودُها حيث اقتضت الحكمة وجودَها هو الكمال. وإذا كان الشيء الواحد يكون وجوده تارة كمالاً وتارة نقصًا، وكذلك عدمه، بطل التقسيم المطلق، وهذا كما أن الشيء يكون رحمة بالخلق إذا احتاجوا إليه كالمطر، ويكون عذابًا إذا ضرهم، فيكون إنزاله لحاجتهم رحمةً وإحسانًا، والمحسن الرحيم متصف بالكمال، ولا يكون عدم إنزاله حيث يضرهم، نقصًا، بل هو أيضًا رحمة وإحسان، فهو محسن بالوجود حين كان رحمة، وبالعدم حين كان العدم رحمة)[٢].

وهذا ما فهمه سلف الأمة، ودرجوا عليه في مصنفاتهم، قبل ظهور هؤلاء المتحذلقين وبعده. قال الفضيل بن عياض، رحمه الله: (إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب ينزل! فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء)[٣]. وقال يحي بن معين، رحمه الله: (إذا سمعت الجهمي يقول: أنا كفرت بربٍ ينزل! فقل: أنا

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٩٧).
(٢) الرسالة الأكملية، ابن تيمية (٤٠- ٤٢).
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي (٣/ ٤٥٢).

أؤمن بربٍ يفعل ما يريد)[١]. وقال أبو حاتم، رحمه الله: (من قال: النزول غير النزول، وما أشبهه! فهو كافر جهمي)[٢].

وقال عمرو بن عثمان المكي، المتوفى سنة ٢٩٧هـ، رحمه الله: (خلصت له الأسماء السَّنِيَّة، فكانت واقعة في قديم الأزل بصدق الحقائق، لم يستحدث تعالى صفة كان منها خليًا، أو اسمًا كان منه بريًا، تبارك وتعالى. فكان هاديًا سيهدي، وخالقًا سيخلق، ورازقًا سيرزق، وغافرًا سيغفر، وفاعلًا سيفعل، لم يحدث له الاستواء إلا وقد كان في صفة أنه سيكون ذلك الفعل، فهو يسمى به في جملة فعله كذلك. قال الله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر:٢٢]، بمعنى أنه سيجي، فلم يستحدث الاسم بالمجيء، وتخلف الفعل لوقت المجيء، فهو جاءٍ سيجيء، ويكون المجيء منه موجودًا بصفة لا تلحقه الكيفية ولا التشبيه، لأن ذلك فعل الربوبية، فتحسر، العقول وتنقطع النفس عن إرادة الدخول في تحصيل كيفية المعبود. فلا تذهب في أحد الجانبين؛ لا معطلاً، ولا مشبهًا، وارضَ لله بما رضي به لنفسه، وقف عند خبره لنفسه مسلمًا، مستسلمًا، مصدقًا؛ بلا مباحثة التنفير ولا مناسبة التنقير)[٣].

ولكن هؤلاء المتكلمين مقطوعون عن نور النبوة، وهدي السلف الصالح، يقتاتون على كتب المتأخرين، وبنات أفكارهم. أما من اغتذى برحيق الكتاب والسنة، واتبع سبيل المؤمنين السابقين، فقد طاب بذلك نفسًا، وقرَّ به عينًا، كالنحل التي أخبر الله عنها بقوله: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ [النحل: ٦٨- ٦٩]، فدونك هذا النص البديع، لعالم معاصر، هو الشيخ عبد الرحمن السعدي، رحمه الله، جلّى فيه هذه الحقائق بعبارة محكمة، فقال: (صفات الأفعال: نوعها قديم، لم يزل، ولا يزال، وأفرادها، وجزئياتها لا تزال تتجدد، كل وقت، بحسب إرادته، وحكمته، التي يحمد عليها. أما الصفات الذاتية: فهي التي لم تزل، ولا تزال، ولكن ليس لها مفعولات تتجدد، وتحدث عنها، وذلك كالحياة، والسمع، والبصر، والعلم، والعظمة، والكبرياء ... وبهذا عرفت الفرق بين الصفات الفعلية، والذاتية، وأن الجميع اشتركا بأن الله موصوف بها، وافترقا بأن صفات الأفعال لها آثار، ومفعولات تتجدد عنها. وكلها؛ أي صفات الأفعال، تدخل في معنى أن الله فعال لما يريد، وأنه لم يزل، ولا يزال متكلمًا، فعالاً، متصرفًا ... فاحفظ هذا

(١)شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي (٣/ ٤٥٣).

(٢) عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة، الحداد (١٣٠).

(٣) نقلًا عن : الفتوى الحموية الكبرى (٣٨١- ٣٨٢).

التفصيل الذي لا تكاد، أو لا تجده مسطرًا في كتاب على هذا الوجه، ولكن معانيه موجودة في كتب المحققين، فسلكناه في هذا الأسلوب الواضح، الجلي، والله تعالى هو الميسر لذلك)[(١)].

وبعد هذه التقريرات تتهاوى بقية الشبهات التي أثارها الناقض، مثل:

١- **دعوى توسط الإرادة:** فإنما ألجأهم إلى هذا المسلك الضيق الحرج، اعتقاد نفي الصفات الفعلية. والحقيقة أنه يلزمهم فيما نفوه نظير ما فروا منه فيما أثبتوه! وبيان ذلك أنهم فروا من إثبات الصفات الفعلية بدعوى نفي حلول الحوادث، واعتقاد هذه الصفات أعراضًا في المخلوقات. غير أن شيخ الإسلام حاصرهم بالإلزامات التي لا انفكاك لهم عنها، فقال: (فإن كان المخاطب ممن يقرّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازا، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات. قيل له: لا فرق بين ما نفيتَه وبين ما أثبتَّه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به. وإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام. قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، فإن قلت: هذه إرادة المخلوق. قيل لك: وهذا غضب المخلوق. وكذلك يُلْزَم بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته، إن نفى عن الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك ما هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات، وإن قال: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين فيجب نفيه عنه. قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة)[(٢)].

٢- **دعوى أن لازم ذلك أن تكون بعض الصفات معلولة لبعض:** وهو لازم على فهم المتكلمين المعوج، النافين لحقائق الصفات. ولذلك أحالوا جميع الصفات الفعلية على الإرادة أو القدرة. فالغضب عندهم هو الانتقام، أو إرادة الانتقام! والرضا هو الإنعام أو إرادة الإنعام! أليس في كلام الله وبيانه ما يغني عن هذا التطويل والتلبيس؟! فأي الفريقين أحق بهذا اللازم إذًا؟!.

٣- **دعوى (أن الصفات الثابتة لله، بناءً على مذهب ابن تيمية، تحدث في ذات الله تعالى بتأثير العباد، وأن حصولها في ذات الله مشروط ومتوقف على أفعال العباد والمخلوقات)**[(٣)] وما أدري هل

(١) الأجوبة السعدية عن المسائل الكويتية، السعدي. (١٢٩-١٣١).
(٢) الرسالة التدمرية (٣١- ٣٢).
(٣) نقض الرسالة التدمرية (٢٩).

سُبق الناقض إلى هذه العجيبة أم تفتقت عنها بنات أفكاره! أوَ ليس يقر، كأسلافه الأشاعرة، بأن الله خالق أفعال العباد، ويغلون في ذلك إلى درجة تقرب من مذهب الجبرية، فكيف ينقض طريقته ويضيف التأثير إلى أفعال العباد، وهو الذي يقول بنظرية "الكسب" المتهافتة؛ التي تقضي بأن العبد لا يوصف بأنه "فاعل" على سبيل الحقيقة!.

والحق أن الله تعالى قدر المقادير في الأزل، وصدرت أفعال العباد؛ من الطاعات والمعاصي، كسبًا واكتسابًا منهم. فالعبد فاعل حقيقةً، وفعله مفعول للرب تعالى مقدور له. فيرضى عن الطائعين ويحبهم، ويسخط على العاصين ويبغضهم. وليس في ذلك نقص بوجه من الوجوه.

المطلب الثالث: قضية الجسمية والتركيب والصفات الخبرية.

أطلق الناقض قلمه في مواضع عديدة بوصم شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، بالتجسيم والتشبيه، وقوَّله ما لم يقل! وإلى الله إيابه، وعلى الله حسابه. فمن ذلك زعمه: (لقد عرفنا أن مذهب ابن تيمية هو التجسيم لله تعالى، فهو يقول إن الله في جهة، ومستقر على العرش بمماسة، ويتحرك نزولًا وصعودًا، وتحل الحوادث في ذاته، وله يد وعين ووجه، وغير ذلك من الأعضاء التي يسميها صفات عينية)[1]. ولو أنصف، والإنصاف عزيز، لقال: إن مذهب ابن تيمية هو الإثبات، فهو يقول إن الله في العلو، مستوٍ على عرشه، ينزل إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، ويفعل ما يشاء، وله يدان مبسوطتان، وعينان كريمتان، ووجه موصوف بالجلال والإكرام. وهذا عين ما نطقت به النصوص، واعتقده السلف، والتابعون لهم بإحسان، كابن تيمية.

وسر هذا النبز والقذف، فساد المقدمات، وتمكن الشبهات. فقد وصف الله نفسه بجملة من الصفات الخبرية، وهو أعلم بنفسه، فتقبلها سلف الأمة قبولًا حسنًا، وطابوا بها نفسًا، وقرُّوا بها عينًا، وأثبتوها لربهم على وجه التنزيه، على نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، فأثبتوا لله إثباتًا بلا تمثيل، ونزَّهوا الله تنزيهًا بلا تعطيل.

وشرِق المتكلمون بهذه الصفات، والتاثت قلوبهم بمعاني التمثيل، ففروا منه إلى التعطيل، عبر قنطرة التأويل. وصدق عليهم أنهم مثلوا أولًا، وعطلوا ثانيًا.

وأول شغب الناقض على الشيخ كان في مسألة (التمثيل) و (التشبيه)، فقال: (أما قوله" بلا تمثيل"، فالتمثيل هو المساواة التامة في الصفات الذاتية، وهو إنما ينفي التمثيل بهذا المعنى، ونفي هذا المعنى لا

(١) نقض الرسالة التدمرية (١١).

يستلزم نفي التشبيه من جهة من الجهات. وابن تيمية لا ينفي التشبيه، وإذا ورد في بعض كلامه نفي التشبيه فإنما يريد به التشبيه التام المساوي للتمثيل. ولا يعرف كثير من أتباعه هذا الفرق عند ابن تيمية بين التشبيه والتمثيل، ولذلك ربما ينجرف بعضهم وينفي التشبيه غافلًا عن مذهب إمامه)[1].

وبادئ ذي بدء، يتعين القطع بأن التعبير القرآني جاء بنفي لفظ التمثيل، لا لفظ التشبيه، فقال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]، ففيم النكير على من التزم باللفظ القرآني وقدمه على غيره، لا سيما في هذا الباب الدقيق؟! كما أن الفرق بين اللفظين ثابت لغةً. قال شيخ الإسلام، في مناظرته لخصومه في الواسطية: (وقلت له أيضًا: ذكرت في النفي التمثيل، ولم أذكر التشبيه، لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه، حيث قال: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ ، وقال: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ . وكان أحب إلي من لفظ ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسوله ﷺ، وإن كان قد يُعنى بنفيه معنى صحيح، كما قد يُعنى به معنى فاسد)[2].

وثانيًا، فشيخ الإسلام يتعقب أمثال الناقض الذين يفرون عن اللفظ القرآني إلى سواه، ليتوصلوا به إلى نفي "القدر المشترك" في الأذهان، الذي ينكره الناقض، ولا يمنعه بإطلاق، كما أوهم الناقض. وقد أسقط في يده حين وجد ذلك في كلامه، فاضطر إلى سوقه، على قاعدة "بيدي لا بيد عمرو"، ليصرَّ، وكأنما شق عن قلبه، أنه لا يريد كذا بل يريد كذا! ويقول: (وابن تيمية، وإن نفى التشبيه في كلامه بعد ذلك، فقال في ص ٣٤: "ففي قوله تعالى"لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" ردٌّ للتشبيه والتمثيل، وقال ص ٣٣: "فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتًا بلا تشبيه"اهـ، فمراده بالتشبيه هنا التمثيل أو التشبيه التام، ولذلك قرنها في الموضعين بما يدل على ذلك، ولذلك تراه دائمًا في نفي التشبيه يقرنه بالتمثيل)[3]. وقاتل الله الهوى! أليس نفيهما مقترنين أبلغ من نفي كل منهما على حدة، حتى لا يحمل أحد النفيين على الآخر، كما زعم في أول كلامه؟!.

وحقيقة الأمر في هذا المقام ما قرره، رحمه الله، في القاعدة السادسة: (أنّ لقائل أن يقول: لا بدّ في هذا الباب من ضابط يُعرف به ما يجوز على الله سبحانه وتعالى مما لا يجوز، في النفي والإثبات، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه، ليس بسديد، وذلك أنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك، وقدر مميّز.

(١) نقض الرسالة التدمرية (٩-١٠).
(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية (٣/ ١٦٦).
(٣) نقض الرسالة التدمرية (١٠).

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه، قيل له: إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل، وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه، أو مشارك له في الاسم، لزمك هذا في سائر ما تثبته، وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل، الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له. ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه، كما في الأسماء والصفات المتواطئة. ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسرًا بمعنى من المعاني، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبِّه. ومنازعهم يقول: ذلك المعنى ليس هو من التشبيه.

وقد يفرَّق بين لفظ «التشبيه» و «التمثيل» ، وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون: كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبِّه ممثِّل، فمن قال: إن لله علما قديمًا، أو قدرة قديمة، كان عندهم مشبهًا ممثلا، لأن "القِدم" عند جمهورهم هو أخص وصف الإله، فمن أثبت لله صفة قديمة فقد أثبت له مِثْلا قديمًا، ويسمونه ممثلا بهذا الاعتبار. ومثبتة الصفات[1] لا يوافقونهم على هذا، بل يقولون: أخص وصفه حقيقة ما لا يتصف به غيره، مثل كونه رب العالمين، وأنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه إله واحد، ونحو ذلك، والصفة لا توصف بشيء من ذلك ... فهؤلاء[2] إذا أطلقوا على الصفاتية اسم "التشبيه" و "التمثيل"، كان هذا بحسب اعتقادهم الذي ينازعهم فيه أولئك، ثم تقول لهم أولئك: هب أن هذا المعنى قد يسمى في اصطلاح بعض الناس تشبيهًا، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع، وإنما الواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية.

والقرآن قد نفى مسمَّى "المثل" و "الكفء" و "النِّدّ" ونحو ذلك، ولكن يقولون: الصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف ولا كُفُؤَه ولا ندَّه، فلا تدخل في النص، وأما العقل فلم ينف مسمَّى "التشبيه" في اصطلاح المعتزلة)[3].

وبهذا يتبين وجه التفريق بين استعمال "التمثيل" و "التشبيه"، وأنه بحسب الاصطلاحات الحادثة لدى كلٍّ من المعتزلة والأشاعرة، صار ذريعةً لنفي الصفات الثابتة لله تعالى، حتى إن المعتزلة يستطيلون به على الأشاعرة فيما يثبتونه لله تعالى من صفات المعاني. فأي جواب للأشاعرة على المعتزلة، يكون جوابًا لأهل السنة على الأشاعرة.

فالتشبيه الذي يقصده هؤلاء الأشاعرة المتناقضون، وينفونه هو ما يسميه شيخ الإسلام "القدر المشترك" الذي يكون في الأذهان، ويمتنع في الأعيان بين الخالق والمخلوق. وأما التشبيه الذي ينفيه شيخ

---

(١) ويدخل في ذلك الأشاعرة والماتريدية، لأن الأصل عندهم الإثبات.

(٢) أي : المعتزلة.

(٣) الرسالة التدمرية (١١٦- ١١٩).

الإسلام فهو ما اقتضى إثبات شيء من خصائص المخلوق للخالق. قال رحمه الله: (وسبب هذا الضلال أن لفظ "التشبيه" و "التركيب" لفظ فيه إجمال. وهؤلاء أنفسهم، هم وجماهير العقلاء، يعلمون أنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك، ونفي ذلك القدر المشترك ليس هو نفس[1] التمثيل والتشبيه الذي قام الدليل العقلي والسمعي على نفيه. وإنما التشبيه الذي قام الدليل على نفيه: ما يستلزم ثبوت شيء من خصائص المخلوقين لله سبحانه وتعالى، إذ هو سبحانه ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله)[2].

ومما بهت به الناقضُ شيخَ الإسلام قوله عنه: (فشرع في إثبات كل ما يخطر بباله لله تعالى، وعلى وجه تفصيلي. فأثبت الحيز والجهة ولوازمهما، والتركيب، وقيام الحوادث في ذاته جل شأنه وتنزه، والحركة والصوت وغير ذلك)[3].

ولعمر الله! إنه لمحض إفكٍ وافتراء؛ فقد نقل عنه أنه لا يثبت لله إلا ما أثبت لنفسه، وقد فعل. فليس في شيء من كلام شيخ الإسلام من الإثبات إلا ما قام عليه ناطق الكتاب، أو صحيح السنة، أو كلاهما. وأما لفظ "الحيز" و "الجهة" و "الحركة" وما شابهها مثل: "الحد" و "الجسم" فإن طريقته فيها معروفة مشهورة، وهي التوقف في لفظها، والاستفصال عن معناها.

قال رحمه الله، في القاعدة الثانية: (وما تنازع فيه المتأخرون، نفيًا وإثباتًا، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدًا على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقًا قُبل، وإن أراد باطلا رُدّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يُقبل مطلقًا ولم يُرد جميع معناه، بل يُوقف اللفظ ويُفسّر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك. فلفظ «الجهة» قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقا، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السموات. وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم. ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ "الجهة" ولا نفيه، كما فيه إثبات "العلو" و"الاستواء" و"الفوقية" و"العروج إليه" ونحو ذلك. وقد عُلم أن ما ثمّ موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق مباين للمخلوق سبحانه وتعالى، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

فيقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلًا في المخلوقات؛ أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالَم، بائنٌ من المخلوقات.

---

(١) هكذا في الأصل! ولعلها (نفي)

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية. (٥/ ٣٢٧).

(٣) نقض الرسالة التدمرية (١٦).

وكذلك يقال لمن قال: إن الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل.

وكذلك لفظ "المتحيز"، إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات، فالله أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر: ٦٧]. وقد ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال: "يقبض الله الأرض ويطوي السموات بيمينه ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض"، وفي حديث آخر: "وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة"، وفي حديث ابن عباس: "ما السموات السبع، والأرضون السبع، وما فيهن، في يد الرحمن، إلا كخردلة في يد أحدكم. وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي مباين لها، منفصل عنها، ليس حالا فيها، فهو سبحانه، كما قال أئمة السنة: فوق سمواته، على عرشه، بائن من خلقه)(١).

وبإزاء هذا المسلك الحكيم، مسلك أهل الأهواء والبدع والزيغ، متبعي المتشابه، فقد زيّف مسلكهم، وكشف عواره، وقال: (والمقصود هنا: أن أئمة السنة؛ كأحمد بن حنبل وغيره، كانوا إذا ذكرت لهم أهل البدع الألفاظ المجملة؛ كلفظ الجسم والجوهر والحيز ونحوها، لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات، ولا على إطلاق النفي. وأهل البدع بالعكس؛ ابتدعوا ألفاظا ومعاني، إما في النفي وإما في الإثبات، وجعلوها هي الأصل المعقول المحكم، الذي يجب اعتقاده والبناء عليه، ثم نظروا في الكتاب والسنة؛ فما أمكنهم أن يتأولوه على قولهم تأولوه، وإلا قالوا: هذا من الألفاظ المتشابهة المشكلة التي لا ندري ما أريد بها. فجعلوا بدعهم أصلا محكما، وما جاء به الرسول فرعا له ومشكلا، إذا لم يوافقه...فالواجب أن يجعل ما أنزله الله من الكتاب والحكمة أصلا في جميع هذه الأمور، ثم يرد ما تكلم فيه الناس إلى ذلك، ويبين ما في الألفاظ المجملة من المعاني الموافقة للكتاب والسنة فتقبل، وما فيها من المعاني المخالفة للكتاب والسنة فترد)(٢).

أما الصفات الثابتة لله بمحكم الكتاب وصحيح السنة، فإن أهل السنة لا يمارون ولا يجادلون في إثباتها، ولا يرون فيها إيهامًا ولا اشتباهًا، بخلاف المتكلمين من أهل البدع. وانظر كيف تحملهم المقدمات الفاسدة على التشكيك في قطعية دلالة نصوص الكتاب، فيقول الناقض: (إن الكلام في الذات الإلهية وفي الصفات لا يصح أن يبنى على غير الأمور القطعية. فمهما كان الأمر ظنيًا ومشكوكًا فيه، فلا يصح الجزم به. وهكذا يقال: إن لم يدل الدليل العقلي على صفة الغضب مثلًا، فإننا ننظر في الدليل النقلي، فإن رأيناه قاطعًا بإثباتها كصفة متميزة عن غيرها من الصفات نحو القدرة والإرادة، فإنه يجب علينا إثباتها.

(١) الرسالة التدمرية (٦٥- ٦٨).
(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٧/ ٣٠٦).

ولكن إذا رأينا نفس الدليل النقلي غير قاطع بكونها مغايرة للصفات المذكورة، فكيف يصح منا إثباتها صفة مستقلة، ألا يكون ذلك حكمًا على الله بغير علم، والقول على الله تعالى بغير علم باطل)(١).

أي ورعٍ باردٍ هذا الذي يفرق بين المتماثلات، ويشكك في المحكمات! أليس الذي قال: ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ [الكهف: ٨٢]، هو الذي قال: ﴿ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ﴾ [النساء: ٩٣]!. ألا يستحون من الله أن يجعلوا عقولهم حاكمةً على كتاب الله العزيز الذي ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: ٤٢]، فإن رأوه قاطعًا أثبتوه، وإن رأوه غير قاطع عبثوا به بأنواع التحريف! هل كانوا أشد ورعًا وتحوطًا من السلف الصالح، من أهل القرون المفضلة، الذين لم يترددوا في إثبات ما أثبت الله لنفسه من الصفات المعنوية والفعلية والخبرية، دون تردد ولا تشكيك، ولم يؤثر عنهم تأويل صفة واحدة منها! وقد تقدم بعض مقولاتهم.

وفي حين ينبز الناقضُ شيخَ الإسلام بألقاب السوء، ويوهم أن ذلك مذهبه وحده، فيقول: (يثبت ابن تيمية اليد والوجه والعين وغيرها صفات عينية لله تعالى لا معنوية، وهذا أساس قوله بالتجسيم)(٢)، نجد السلف قاطبةً يثبتونها، فقد قال إمام الأئمة، ابن خزيمة، رحمه الله، بعد أن ساق الآيات القرآنية في ذكر الوجه لله تعالى: (فنحن، وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر، مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين)(٣)، ثم أتبعه بذكر الأحاديث النبوية، ومنها دعاؤه المأثور: (وأسألك لذة النظر إلى وجهك) رواه النسائي(٤) ثم قال: (ألا يعقل ذوو الحِجا، يا طلاب العلم، أن النبي ﷺ، لا يسأل ربه ما لا يجوز كونه، ففي مسألة النبي ﷺ ربه لذة النظر إلى وجهه أبين البيان، وأوضح الوضوح، أن لله ﷻ، وجهًا يَتلذذ بالنظر إليه من منَّ الله، جل وعلا، عليه وتفضل بالنظر إلى وجهه)(٥). ثم يأتي هؤلاء المتحذلقون ليقولوا: المراد بالوجه: الثواب!.

وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي، رحمه الله، في مستهل كتابه " اعتقاد أهل السنة" : (ويعتقدون أن الله تعالى مدعوٌّ بأسمائه الحسنى، موصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه ﷺ، خلق

(١) نقض الرسالة التدمرية (٢٧).
(٢) نقض الرسالة التدمرية (٢٧).
(٣) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة. (١/ ٢٦).
(٤) سنن النسائي(١٣٠٦)،
(٥) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب (١/ ٣٠).

آدم بيده، و""بلا اعتقاد كيف ... إذ لم ينطق كتاب الله تعالى فيه بكيف)[١] ، وتبعه أبو عثمان الصابوني، رحمه الله، في حكاية عقيدة السلف وأهل الحديث، فقال: (ويثبتون له جلَّ جلاله ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيديه؛ كما نص سبحانه عليه في قوله، عز من قائل: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ ولا يحرفون الكلم عن مواضعه؛ بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين؛ تحريف المعتزلة الجهمية، أهلكهم الله، ولا يكيفونهما، بكيف أو شبهها، بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبهة، خذلهم الله)[٢].

بل إن إمام مذهبه، الذي ينمي نفسه إليه، أبا الحسن الأشعري، رحمه الله، قد رجع إلى الحق، وأثبت الصفات الخبرية، إثباتًا صريحًا لا تردد فيه، فقال في الإبانة: (فمن سألنا فقال: أتقولون إن لله سبحانه وجها؟ قيل له: نقول ذلك، خلافا لما قاله المبتدعون، وقد دل على ذلك قوله تعالى: "ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام".

قد سئلنا: أتقولون إن لله يدين؟ قيل: نقول ذلك بلا كيف، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله مسح ظهر آدم بيده فاستخرج منه ذريته" فثبتت اليد بلا كيف)[٣] وأطنب في الرد. وكذا قال في "مقالات الإسلاميين": (هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة ... وأن الله، سبحانه، على عرشه، كما قال: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [الرحمن: ٥]، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿ خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾[ص: ٧٥] ، وكما قال: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤]، وأن له وجهاً كما قال: ﴿ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ٢٧ ﴾[الرحمن: ٢٧]... وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب)[٤]. فهلا ذهب الناقض إلى ما ذهب إليه!.

والشبهة التي يدندن حولها نفاة الصفات الخبرية، ويدفعون بها النصوص المحكمة، هي ما يسمونه (التركيب). وهو لفظ مُحدث، لم يرد بنفي ولا إثبات، فيتوسل النفاة بنفيه إلى نفي ما أثبت الله لنفسه. استطال به المعتزلة على نفي عموم الصفات، واستطال به الأشاعرة على نفي الصفات الخبرية، التي أطبق

(١) كتاب اعتقاد أهل السنة، الإسماعيلي (٣٦- ٣٧).

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (١٦١- ١٦٢)، وانظر: نقض الدارمي على المريسي(١/ ٢٣٠- ٣٠٠).

(٣) الإبانة في أصول الديانة . أبو الحسن الأشعري (١٢٤- ١٢٦).

(٤) مقالات الإسلاميين . أبو الحسن الأشعري. (١/٣٤٥- ٣٥٠) (باختصار).

السلف على إثباتها. والناقض يحاول محاولات يائسة، للتفريق بين المتماثلات، والتمييز بين طريقته وطريقة المعتزلة، فيقول: (والمعتزلة عندما نفوا زيادة الصفات في الخارج على الذات، إنما فعلوا ذلك لما يلزم عنه من التركيب على تصورهم وفهمهم، وهم إنما كانوا يتكلمون في صفات المعاني، لا في الصفات التي يسميها ابن تيمية بصفات الأعيان(١)، فإن هذه عين التركيب ونفسه ...ولذلك لما لم يفهم المعتزلة من زيادة الصفة إلا معنى التركيب، نفوا زيادة الصفات، وقالوا: بل الصفات عين الذات(٢). وأما السادة الأشاعرة فقد انتفى عندهم التلازم بين الزيادة والتركيب، ولذلك قالوا بزيادة الصفات مع نفيهم للتركيب. ولم يقل أحد من أئمة المسلمين المعتد بقولهم إن التركيب نفسه ثابت لله تعالى، وأن عين الأجزاء والأبعاض ثابتة، وأن الله موصوف بها، فهذا القائل لا يُعد من علماء الحق)(٣).

ما أبعد أدعياء العقل عن التعقل! لقد بات "التناقض" سمةً مميزة لمذهب الأشاعرة. أي فرق بين منهجكم ومنهج المعتزلة؟ المعتزلة أطرد منكم لقواعدهم. ولهم أن يلزموكم بما انتقدتموه عليهم، ويصمونكم بالتركيب في إثباتكم للصفات المعنوية. فإن قلتم لا تلازم بين الزيادة والتركيب، قال لكم أهل السنة الحقة: لا تلازم بين إثبات الصفات الخبرية والتركيب. وإنما هو وهم توهمتموه، بسبب اعتقادكم التمثيل أولًا، ففررتم منه إلى التعطيل ثانيًا. ليس إلا!.

إن أئمة السنة المعتد بقولهم، من السلف المتقدمين، لم يعبروا يومًا من الأيام بنفي التركيب ولا إثباته، بل كانوا يعبرون بالألفاظ الشرعية نفيًا وإثباتًا، ويثبتون الصفات الخبرية، كما يثبتون الصفات المعنوية، سواءً بسواء، ولا يتقدمون بين يدي الله ورسوله، بتأويل أو تجهيل.

ومن جملة افتراءات الناقض على شيخ الإسلام، قوله: (وهو عندما ينفي التركيب، لا ينفي مطلق التركب، بل ينفي أن يكون الله تعالى قد ركَّبه غيره، ونفي التركيب بهذا المعنى لا يستلزم نفي كون الله

---

(١) تكرر من الناقض نسبة هذا التعبير (صفات الأعيان أو الصفات العينية) لشيخ الإسلام ابن تيمية في عدة مواضع! وهذا من جملة ما تقوَّله عليه. وإنما يعبر رحمه الله عنها بـ(الصفات الخبرية).

(٢) قال ابن أبي العز الحنفي، رحمه الله: (مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ الغير، فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له. ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره. لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو، إذا كان لفظ الغير فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل: فإن أريد به أن هناك ذاتا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها – فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات= =التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة – فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتا وصفة، كلا وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال. ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الموجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتا ووجودا، يتصور هذا وحده، وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج). وهذا التقرير المتين، والبيان الحكيم ينطبق على عموم الصفات دون تفريق، ومن فرَّق طولب بالدليل والبرهان، لا بالدعاوى التي هي محل النزاع.

(٣) نقض الرسالة التدمرية (١٣٣– ١٣٤).

تعالى مركبًا في ذاته، وأهل الحق إنما ينفون التركيب بمعنى أعمّ من أن يكون قد ركبه غيره أو ركب هو ذاته بذاته، بل مطلق التركب الشامل لهذين الاحتمالين ولسواهما، إن كان يعقل سواهما، فهو باطل عندنا. وأما ابن تيمية فهو يثبته لأنه يعتقد أن التركيب ليس نقصًا، وأن المركب يمكن أن يكون قديمًا والله عنده مركب قديم)(١).ونستغفر الله من نقل هذا الاجتراء.

وقد قطع شيخ الإسلام على الناقض سعيه، حين تعقب المتكلمين في تفسيرهم للتوحيد، (وهو قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته، أو لا جزء له، أو لا بعض له – لفظ مجمل، فإن الله سبحانه وتعالى أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، فيمتنع أن يتفرق، أو يتجزأ، أو يكون قد رُكّب من أجزاء، لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد)(٢).

ويقترن بدعوى (التركيب) عند المتكلمين الأشاعرة، دعوى "الجسمية"، وهي كسابقتها، من الألفاظ التي نحتوها ليبطلوا بها حقًا، ويحقوا باطلًا، وليست من الألفاظ الشرعية التي يعول على إطلاقها نفيًا وإثباتًا. وإنما أرادوا بها إيهام السذج أن إثبات ما أثبته الرب لنفسه من الصفات الخبرية؛ كالوجه واليدين والعينين، ونحوها، يقتضي أن يكون "جسمًا"، فيتبادر إلى ذهنه التمثيل، فيفزع منه إلى ما يقترحونه من التأويل.

وهذا شاهد من شواهد تناقضهم، واضطراب طريقتهم، والتناقض معيار الفساد. قال شيخ الإسلام، رحمه الله: (فكل من أثبت شيئًا منهم، ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات، كما أن كل من نفى شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي. فمثبتة الصفات؛ كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، إذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة: هذا تجسيم، لأن هذه الصفات أعراض، والعرض لا يقوم إلا بالجسم، فإنا لا نعرف موصوفًا بالصفات إلا جسمًا – قالت لهم المثبتة: وأنتم قد قلتم: إنه حي عليم قدير، وقلتم: ليس بجسم، وأنتم لا تعلمون موجودًا حيًا عالما قادرًا إلا جسمًا، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم، فكذلك نحن، وقالوا لهم: أنتم أثبتم حيًّا عالما قادرًا، بلا حياة ولا علم ولا قدرة، وهذا تناقض يُعلم بضرورة العقل. ثم هؤلاء المثبتة إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب، ويحب ويبغض، أو من وصفه بالاستواء والنزول والإتيان والمجيء، أو بالوجه واليد ونحو ذلك، إذا قالوا: هذا يقتضي التجسيم، لأنَّا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم، قالت لهم المثبتة: فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام، وهذا هكذا، فإن كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك، وإن أمكن

(١) نقض الرسالة التدمرية (١٥٩).
(٢) الرسالة التدمرية(١٨٤– ١٨٥).

أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك، فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين)[1]. وقال: (ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض، الذين يوجبون فيما نفوه إما التفويض، وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ، قانون مستقيم، فإذا قيل لهم: لِمَ تأولتم هذا وأقررتم هذا، والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح)[2].

كل ذلك، وغيره مما تهوَّك فيه المتكلمون، من شؤم المبادئ الفاسدة التي حرمت القوم من بركة النص، والاعتصام بالكتاب والسنة، التي امتن الله بها على نبيه والمؤمنين؛ فكانت لهم "روحًا"يحيون به، و"نورًا"يستضيئون به، كما قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾ ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

(١) الرسالة التدمرية (١٣٤- ١٣٥).

(٢) الرسالة التدمرية (٤٥).

النتائج

١- شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) رحمه الله، أحد أئمة الدين المجددين. جمع الله له من الكمالات الإيمانية والعلمية والخلقية، ما هيأه لتجديد الدين، وإحياء مذهب السلف، في زمن تسيدت فيه المذاهب الكلامية، والطرق الصوفية. فدرَّس وكتب وناظر، ودعا إلى طريقة السلف بأسلوب عفٍّ كريم، وحجج نقلية وعقلية. وابتلي في ذات الله، فصبر وصابر، حتى آب كثير من الناس لمذهب السلف، وتبيَّن لهم عوار مذهب الخلف. وكان من أقعد وأنفع ما كتب: (الرسالة التدمرية في تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين الشرع والقدر).

٢- سعيد بن عبد اللطيف فودة (١٩٦٧م- ؟) أصلحه الله، أحد الأشاعرة المعاصرين الناهين. تربى في بيئة أشعرية، وتلقى العقيدة على كتب المتكلمين المتأخرين، ولم يوفق لقراءة كتب السلف المتقدمين، فناصب "السلفيةَ" العداءَ، واتخذ من شيخ الإسلام ابن تيمية غرضًا، يُفوِّق إليه سهامًا كالّة، وحججًا داحضة، اجترَّ فيها شبهات أسلافه الأشاعرة، التي اندرست أمام المد السلفي المتنامي. وألف العديد من المؤلفات في ذلك، بأسلوب يفتقر إلى الأمانة العلمية، وأدب الخلاف. وكان من جملة ما ألف ما ظنَّه: (نقض الرسالة التدمرية).

٣- جرى شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله على سنن السلف المتقدمين في باب الأسماء والصفات، من النفي والإثبات، بإثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ، من الأسماء الحسنى والصفات العلى، ونفي ما نفاه عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله من صفات النقص والعيب ومماثلة المخلوقين، من غير تمثيل ولا تكييف، ومن غير تحريف ولا تعطيل. وأن الله تعالى له صفات حقيقية في نفس الأمر، أخبر بها عباده ليتعقلوها، ويفهموا معناها، من خلال "القدر المشترك المطلق العام الكلي" في الأذهان، الذي به يفهم الخطاب، ويحصل به التعبد من العباد، والذي يتخصص في الخارج والأعيان عند الإضافة والتقييد، فيرتفع الاشتراك، وينتفي التمثيل. وأن النصوص دلت على ذلك بالنص الصريح، والنظر الصحيح، وقياس الأولى. ولاحظ أن طريقة القرآن: الإثبات المفصل والنفي المجمل.

٤- جرى سعيد فوده في محاولة نقضه، على طريقة الأشاعرة المتأخرين، من إثبات الصفات المعنوية إثباتًا عقليًا صرفًا غير متوقف على الأدلة النقلية، دون إثبات لأصل المعنى المشترك، وحسبان ذلك تمثيلًا، وتأويل الصفات الخبرية والفعلية، وحسبان إثباتها تجسيمًا وتشبيهًا، وحملها على صفتي الإرادة والقدرة. وأنكر الاشتراك المعنوي ولو مع نفي التماثل، وأثبت الاشتراك اللفظي الذي ليس تحته طائل، واعتبر إثبات المعنى اللائق تكييفًا وتمثيلًا.

٥- اعتمد شيخ الإسلام في جميع تقريراته، وسجالاته مع الخصوم على ناطق الكتاب، وصحيح السنة، وفهم السلف الصالح، وأنه إما أن يوافق النظر العقلي الصحيح، أو لا يعارضه. والتزم في مجادلاته الأدب القرآني "بالتي هي أحسن"، ونأى عن المهاترات والطعن في النيات.

٦- اعتمد سعيد فودة على تقريرات أئمة المتكلمين الأشاعرة، القائمة على ما يسمونه "النظر العقلي"، وصرح بتقديم العقل على النقل، وعدم توقف النفي والإثبات على وجود النص. وخلت جميع تقريراته وسجالاته من الأدلة الشرعية. واستعمل أسلوب القذف والتهكم والتخوين.

التوصيات

١- العمل الدؤوب على إخرج تراث السلف الصالح، ونشره بجميع الطرق، ليقف المسلمون على حقيقة الدين، وسبيل السابقين الأولين من المؤمنين.

٢- التصدي لفلول المتكلمين الداعين إلى انتهاج مذهب الخلف، وكشف عوارهم، وتزييف دعاواهم، وبيان مفارقتها لمذهب السلف، بشتى الطرق من التأليف والتدريس والمناظرة، وغيرها.

٣- الالتزام الصارم بأدب الحديث، مع قوة العبارة، والبعد عن أساليب الشغب والتهويش، وعن أساليب الرخاوة والتلفيق وزعم أن مصطلح أهل السنة يستوعب السلف والخلف، لدواع عاطفية.

ثبت المراجع

- **الأجوبة السعدية عن المسائل الكويتية**، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي. تحقيق: وليد المنيس. ط: مركز البحوث، والدراسات الكويتية.
- **الأسماء والصفات**، المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر، المحقق : عبد الله بن مُحَّد الحاشدي، الناشر : مكتبة السوادي – جدة، الطبعة : الأولى
- **تذكرة الحفاظ**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
- **درء تعارض العقل والنقل**. المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن مُحَّد ابن تيمية، تحقيق : د. مُحَّد رشاد سالم. ط: جامعة الإمام. الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م. الرياض
- **ذيل طبقات الحنابلة**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان.الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م
- **رد الدارمي على بشر المريسي**، المؤلف: عثمان بن سعيد الدارمي، المحقق: مُحَّد حامد الفقي، الناشر: دار الكتب العلمية (تصوير، سنة النشر: ١٣٥٨
- **الرسالة الأكملية**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن مُحَّد ابن تيمية، الناشر: مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، القاهرة، مصر الطبعة: ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **الرسالة التدمرية**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن مُحَّد ابن تيمية،تحقيق د. مُحَّد السعوي.ط: دار المنهاج. الرياض ١٤٣١هـ.
- **سنن النسائي**، المؤلف: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي. دار السلام.الثانية. الرياض ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.
- **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَّد بن أحمد الذَهَبي، المحقق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، المؤلف: أبو القاسم، هبة الله بن الحسن اللالكائي. تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، ط: دار طيبة. الرياض. الطبعة الأولى.
- **شرح العقيدة الطحاوية**، المؤلف: أبو الحسن علي ابن علاء الدين ابن أبي العز الحنفي.

تحقيق: د. عبد الله التركي، شعيب الأرناؤوط. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت. الأولى ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

- **الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية**، المؤلف: مرعي بن يوسف الكرمي. تحقيق وتعليق: نجم عبد الرحمن خلف، ط: دار الفرقان. عمان، ومؤسسة الرسالة.بيروت. ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م .
- **صحيح البخاري**، المؤلف: مُحَّد بن إسماعيل البخاري. ط: ط: دار السلام.الثانية. الرياض ١٤٢١هـ٢٠٠٠م
- **صحيح مسلم**، المؤلف: مسلم بن الحجاج النيسابوري. ط: دار السلام.الثانية. الرياض ١٤٢١هـ٢٠٠٠م
- **العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**، تحقيق: علي بن مُحَّد العمران. ط: دار عالم الفوائد. ١٤٣٢هـ
- **عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة**. المؤلف: محمود بن مُحَّد الحداد. ط: دار الفرقان ١٤٠٨هـ.
- **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**. المؤلف: إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أبو عثمان، المحقق: ناصر بن عبد الرحمن بن مُحَّد الجديع، الناشر: دار العاصمة، سنة النشر: ١٤١٩ – ١٩٩٨.
- **العلو للعلي الغفار**، المؤلف: أبو عبدالله مُحَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الناشر مكتبة أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥، تحقيق : أبو مُحَّد أشرف بن عبد المقصود.
- **الفتوى الحموية الكبرى**. المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن مُحَّد ابن تيمية تحقيق: د. حمد التويجري. ط: دار الصميعي، الرياض. الثانية ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- **كتاب اعتقاد أهل السنة**. المؤلف: أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي. تحقيق : د.جمال عزون. ط: دار المنهاج. الرياض، الأولى ١٤٣٠هـ.
- **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب**. المؤلف: أبو بكر مُحَّد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق : د. عبد العزيز الشهوان، ط: دار الرشد. الرياض. الأولى ١٤٠٨هـ
- **كتاب الرد على الجهمية** . المؤلف: عثمان بن سعيد الدارمي. تحقيق : أبو مالك الرياشي. ط: مكتبة الوادعي. الأولى صنعاء ١٤٣١هـ.
- **لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد**. المؤلف: موفق الدين أبو مُحَّد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. ط: دار الهدى. الرياض. الثالثة ١٤٠٨هـ

١٩٨٨م.

- **مجموع فتاوى ابن تيمية** – الإصدار الثاني، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية – ١٤١٦هـ/١٩٩٥م
- **مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية**. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. بمباي ١٣٧٤هـ.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. المؤلف: أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشيباني. تحقيق : شعيب الأرناؤوط، وآخرين. ط: مؤسسة الرسالة. الثانية. بيروت ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- **مقالات الإسلاميين** ، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. تحقيق : هلموت ريتر. ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت. الثالثة.
- **منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقويم المخالفين في العقيدة:** دراسة تطبيقية. المؤلف: أحمد القاضي، ط: دار ابن الجوزي. الدمام ١٤٣٦هـ
- **الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)**.
- موقع (المستنير) على الشبكة العنكبوتية
- http://www.almostaneer.com
- **موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الأشاعرة**، المؤلف: عبد الرحمن المحمود، مكتبة ابن رشد .
- **نقض الرسالة التدمرية:** المؤلف: سعيد عبد اللطيف فودة، طبعة: دار الرازي. الأولى ١٤٢٥هـ٢٠٠٤م عمان.

فهرس الموضوعات